بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلب:
قلمين ايمن وديع

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم بالجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

لجنة المناقشة:

د. لمين عايد	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. أ رابح بلعباس	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. بوعزيز عمر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله المنعم الوهاب الولي الحميد والحمد لله بجميع محامده وكما ينبغي له من التحميد.

والحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، نحمده ونشهد أنه لا إله إلا الله هو المبدئ المعيد، ونشهد أن محمد عبده ورسوله . اللهم صل عليه وعلى اله وصحبه أئمة التوحيد.

والحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى الأستاذ المشرف الدكتور الاستاذ رابح بلعباس ، لما بذله معي من وقت وجهد خلال إشرافه، ولتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد كان حاضرا معي، في كل مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

وأشكر، كل من أعانني، في إنجاز هذا العمل العلمي سواء من قريب، أومن بعيد.

كما أقدم شكري إلى الأساتذة والأصدقاء، الذين لم يبخلوا عني بآرائهم ومساعداتهم.

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطاءك.

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

- ❖ إلى ضياء قلبي ونور بصري، محمد صلوات الله وسلامه عليه.
- ❖ فضاء المحبة وبحر الحنان ريحان الدنيا وبهجتها، ونور عيني : أمي الغالية حفظها الله.
- ❖ الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال: أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.
- ❖ الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: إخوتي، أخواتي.
- ❖ المعادلة التي ترسم منحى حياتي : أصدقاء، وزملائي في الجامعة .
- ❖ إلى كل الذين عرفناهم من قريب أو من بعيد .
- ❖ إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
بسملة	IV
تشكر وعرفان	IV
اهداء	IV
فهرس المحتويات	IV-IV
قائمة الجداول والاشكال	VII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية	
تمهيد	09
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	10
المطلب الأول: السياسة النقدية من خلال المدارس	10
المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية	14
المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية	15
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية	16
المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية)	16
المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية)	18
المطلب الثالث: الأدوات المكلمة	20
المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للسياسة النقدية	22
المطلب الأولل: الدور الاقتصادي للسياسة النقدية	22

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على الادخار والاستثمار	25
المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على البطالة	26
خلاصة	27
الفصل الثاني الخلفية النظرية والمفاهيمية لتضخم	
تمهيد	29
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم.	30
المطلب الأول: تعريف التضخم	30
المطلب الثاني: أنواع التضخم.	35
المطلب الثالث: أسباب التضخم	38
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.	40
المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم:	44
المطلب الأول: نظرية كمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم	44
المطلب الثاني: النظرية الكينزية كمفسرة لظاهرة التضخم.	45
المطلب الثالث: نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة كمفسر لظاهرة التضخم.	45
المطلب الرابع: النظرية المعاصرة لكمية النقود المفسرة لظاهرة التضخم	46
المبحث الثالث: إجراءات السياسة النقدية لمعالجة التضخم.	47
المطلب الأول: سياسة عملية السوق المفتوحة:	47
المطلب الثاني: سعر إعادة الخصم:	47
المطلب الثالث: سياسة التغيير نسبة الاحتياطي القانوني:	48
خلاصة	50
الفصل الثالث واقع السياسة النقدية في الجزائر وتأثيرها على التضخم (2000-2020)	
تمهيد	51

المبحث الاول: مسار ووضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2020	53
المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2020	53
المطلب الثاني: تحليل ادوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2020	63
المطلب الثالث: تطور اهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2020)	68
المبحث الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية وتطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	75
المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومكونتها خلال الفترة 2000 -2020	76
المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020	79
المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	82
خاتمة	90
قائمة المراجع	96
ملخص الدراسة	101

فهرس الجداول و الاشكال

1- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	تطور معدل اعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2000 الى غاية 2020	64
(2-3)	تطور حجم الاحتياطات الإجبارية في الجزائر للفترة (2000-2020)	66
(3-3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020	69
(4-3)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الجديدة الواردة إلى الجزائر في جانفي 2015 إلى ديسمبر 2020	63
(5-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	73
(6-3)	تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر للفترة (2011-2019)	74
(7-3)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2011-2019)	76
(8-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2010 -2019	80
(9-3)	معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2006	83
(10-3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2006	84
(11-3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020	86

2- فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أثر السياسة النقدية التوسعية على توازن سوقي الإنتاج والنقود	59
(2-1)	أثر السياسة النقدية الانكماشية على توازن السوقي الإنتاج والنقود	62
(1-3)	تطور معدل اعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2000 الى غاية 2020	64
(2-3)	تطور حجم الاحتياطات الإجبارية في الجزائر للفترة (2000-2020)	67
(3-3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020	70
(4-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000-2020)	72
(5-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	74
(6-3)	معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2006	83
(7-3)	معدلات التضخم خلال الفترة 2006-2010	84
(8-3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020	86

مقدمة

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، حيث أنها من أكثر الوسائل استعمالا في السياسة الاقتصادية، ولكن نجاحها مرتبط بمدى دقة وحسن التعامل معها.

والسياسة النقدية أخذت في الأوقات الحالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف التغيرات الاقتصادية ويظهر ذلك بوضوح من خلال الارتباط بالمشاكل الاقتصادية كالتضخم وتدهور العملات المحلية بالحلول النقدية وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية فالتضخم واحدا من هم مؤشرات الوضع الاقتصادي، مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، كما يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباتها على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، لأن قراءة واقع التضخم للاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له.

والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، وبالتالي فإنه يجب السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن أسبابه، فالتضخم ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية على السواء، ويزداد التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

واستهداف التضخم يتطلب توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملائمة بين أدواتها المختلفة، وفي إطار هذه العملية التصحيحية نجد معظم هذه الدول تسعى في المقام الأول إلى جعل السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة في مسارها الصحيح حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بدرجة أكبر من الدقة

والفعالية ومزيد من الشفافية والإصلاح والجزائر بدورها بمجرد دخولها في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وقصد التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق تعين عليها منح الاستقلالية لبنكها المركزي والحرية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية والسياسية، ويعتبر إصدار قانون النقد والقرض 90-10 أول خطوة في هذا المجال حيث منحت بموجبه الاستقلالية البناء الجزائر عن الحكومة وتم بعد ذلك إصدار تشريعات أخرى معادلة ومكملة لقانون النقد والقرض، وكون الجزائر تعتمد كغيرها من الدول

أولا: إشكالية البحث

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في كبح الضغوط التضخمية ومعالجتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح تساؤلات فرعية كما يلي:

- ✓ ما هي السبل والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية الجزائرية لمعالجة التضخم خلال الفترة الدراسة؟
- ✓ هل نجحت سياسة السطات النقدية الجزائرية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ✓ ما هي مجالات الاصلاح الرئيسية من أجل سياسة نقدية فعالة في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة فمنا بتبني الفرضيات التالية:

الفرضية الأولي: السبب الرئيسي في نشوء فجوات تضخمية في الجزائر إلى أسباب نقدية ناتجة عن زيادة عرض النقود.

الفرضية الثانية: لجأت السلطات النقدية الجزائرية إلى الأدوات غير مباشرة للتحكم في المعروض النقدي.

الفرضية الثالثة: مجالات لإصلاح من اجل سياسة نقدية تكمن في إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر

ثالثا: أهمية الدارسة:

للموضع الدراسة أهميته من كونه يعالج موضوعا هاما وحساسا في الاقتصاد الجزائري، فهو يعالج أحد أهم الاختلالات النقدية التي تصيب الاقتصاد وهي ظاهرة التضخم، كما أنه يتطرق إلى سياسة هامة تعلب دور في معالجة هذه الاختلالات وهي السياسة النقدية وأدواتها المختلفة وهذا ما يساعد على وضع الاهداف التي تلائم الوضع الاقتصادي ومحاولة تحقيقها

رابعا: أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ الوقوف على مدى تأثير السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم
- ✓ ابراز المعالم الأساسية للسياسة النقدية وظاهرة التضخم
- ✓ محاولة إضافة الجديد إلى للدراسات السابقة في هذا الميدان.
- ✓ محاولة معرفة الأسباب الرئيسية للتضخم ووسائل مكافحته ونخص بالذكر أدوات السياسة النقدية ومعرفة الاثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر.

خامسا: حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- **الإطار العلمي**: من هذه الناحية سندرس أثر السياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد الجزائري فقط، وتقييم الإصلاحات في السياسة النقدية في الجزائر
- **الإطار المكاني**: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- **الإطار الزمني**: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى 20 عاما (2000-2020)

سادسا: أسباب اختيار البحث:

يوجد هناك عدة أسباب لاختيار هذا البحث نذكر بعض منها:

- يندرج الموضوع في صميم التخصص "اقتصاد نقدي وبنكي".
- معرفة واقع التضخم والسياسة النقدية في الجزائر
- زيادة الاستثمار في الجزائر ستمكن من تحقيق نمو أكبر
- باعتبار التضخم والساسة النقدية موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميول الشخصي والاهتمام بهذا الموضوع.

سابعا: الدراسات السابقة:

أطروحة الدكتوراه تحت عنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية قدمتها الباحثة بقبق ليلى أسمهان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وجامعة تلمسان , 2015 ,ومن أهم ما توصلت إليه غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2000– 2010 دراسة أكن لونيس تحت عنوان: السياسة النقدية ودورها في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)

أين تناول الإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض خلال الفترة (2000–2009)؟

والهدف منها كان إبراز أهمية السياسة النقدية وأهمية ضبط العرض النقدي وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال استقرار المستوى العام للأسعار، ولقد اختلفت عن دراستنا في فترة الدراسة إضافة إلى عدم إبرازه دور المستوى العام في تحقيق الاستقرار، حيث كانت دراسته دراسة الحالة.

ولقد توصلت الدراسة إلى:

– تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه بجعل كمية النقود المعروضة تتناسب

مع كمية الإنتاج الحقيقي. – ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة من قبل السلطات النقدية.

مقال بعنوان " تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية البنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم" مقدم من قبل الباحثان عبد الله البحري وعلي صاري لمجلة التكامل الاقتصادي، العدد 13، ديسمبر 2017.

هدف الباحثان إلى توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر ومحاولة معرفة مدى ارتباط استهداف التضخم بتغير عرض النقد.

أهم ما توصل إليه الباحثان هو أن السلطات النقدية يجب أن تكون قادرة على التحكم في الأهداف الوسطية وكذا اعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وقد اشتركنا مع الباحثان في هذه النقطة.

كما توصل الباحثان إلى أن فعالية السياسة النقدية تنصرف إلى الكيفية التي تستطيع من خلالها السلطة النقدية التحكم في هدف استقرار الأسعار، وفعالية استهداف التضخم تتعلق بمدى امكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

دراسة دفاف سليم مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة 2018 – 2019

هدفت الدراسة الى ابراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالتضخم والسياسة النقدية، وكذا دور هذه الأخيرة في معالجة التضخم، كما هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة التضخم في الجزائر والأثر الذي تركته أدوات الساسة النقدية في معالجتها، وتطرقت الدراسة أبضا إلى السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر من خلال أداة الاحتياطي القانوني واستحداث أدوات جديدة مثل استرجاع السيولة، والودائع المغلة للفائدة.

وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن السياسة النقدية في الجزائر ذات فعالية ضعيفة بسبب عدم ديناميكية طيلة فترة الدراسة، وذلك راجع إلى أثار التوسع المالي M 2أدواتها الكمية، بالإضافة إلى تزايد حجم الكتلة النقدية للحكومة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة منذ سنة 2001، والتي خصص لها مبالغ مالية كبيرة

دراسة مهني نبيلة دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال فترة 2000–2015 مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة

عالجت هذه الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في معالجة التضخم مع دراسة حالة الجزائر خلال فترة **2000-2015** وهدفت الدراسة الى ابراز واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية نجحت إلى حد بعيد في كبح الضغوط التضخمية والحد منها

ثامنا: منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره ملائم في تحليله هذا النوع من الدراسات و المتمثلة في دور الساسة النقدية في الجد من ظاهرة التضخم ، ولإتباع هذا المنهج يجب الاعتماد على مجموعة من الأدوات المستكملة في هذه الدراسة، والتي تتمثل في بعض الإحصائيات وأهم القوانين المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية ، واعتمدنا كذلك على بعض المؤلفات والكتب الاقتصادية وعلى مختلف الملتقيات التي تمت بين الأساتذة الجامعيين المختصين في هذا المجال بالإضافة إلى بعض الجرائد والدراسات السابقة لهذا الموضوع، بالإضافة إلى بعض مواقع شبكة الانترنيت.

تاسعا: هيكل البحث:

لعرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات الفرعية عنها سوف يتم تقييم هذه الدراسة

إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري لدراسة وقسمناه الى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في الى ماهية السياسة النقدية وادواتها الى الدور الاقتصادي للسياسة النقدية

اما الفصل الثاني فكان يخص الإطار النظري للتضخم تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول التضخم الى جانب التحليل الفكري لظاهرة التضخم وأخيرا الى إجراءات السياسة النقدية لمعالجة التضخم.

اما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي لدراستنا وهي دراسة حالة الجزائر فقد كان في واقع السياسة النقدية في الجزائر وتأثيرها في الحد من التضخم خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنة 2000- الى غاية 2020.

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظرا لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى لمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية من أجل الحد من هذه الظواهر.

ومن بين هذه السياسات النقدية، التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر.

ومن خلال هذا الفصل ارتأينا أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع أبعادها والمرور لمختلف المدارس التي تناولت هذه السياسة وساعدت على تطويرها، كما سنتطرق إلى الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي يطبعها البنك المركزي وهو المؤسسة المالية المشرفة على ذلك وفي الأخير سنتطرق إلى الدور الاقتصادي للسياسة النقدية، وذلك في مباحث ثلاث، على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية**
- **المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية**
- **المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للسياسة النقدية**

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام وللوقوف على ذلك نتناول مفهوم السياسة النقدية من خلال المدارس وأهدافه.

المطلب الأول: السياسة النقدية من خلال المدارس

تختلف وجهات النظر في السياسة النقدية من خلال المدارس إلى ما يلي:

أولا: السياسة النقدية عند الكلاسيك:

طبقا للنظرية الكمية الكلاسيكية، تركز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها قدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل). إذ يمكن التأثير على مستوى الأسعار (كمتغير تابع للمتغير المستقل) لهذا فإن مسؤولية السلطة النقدية تنحصر في التأثير على كمية النقود المعروضة، أي كمية وسائل الدفع أو عرض النقد زيادة أو نقصان، مما ينعكس تلقائيا على المستوى العام للأسعار، وبالتالي وجود علاقة طردية وتناسبية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، ومنه فإن التحليل الكلاسيكي يقوم على الفصل بين النظرية القيمة والنظرية النقدية حيث يتعلق الأول بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود نفسها وبالنسبة لهذا التحليل فإن الأسعار النسبية تحددها عوامل الطلب والعرض الحقيقية لكل سلعة من السلع في حين أن أي قانون ساي القائل بأن: «العرض يخلق الطلب المساوي له» [1]وأن الاقتصاد قد بلغ

(1): عباس كاظم الداعي، التركيب البنيوي للسياسات النقدية والمالية، (ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع 2010)، ص 24-31.

مستوى التشغيل الكامل الموارد وعجز الجهاز الإنتاجي عن زيادة العرض السلعي، إلى جانب ذلك فقد افترض بأن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة، هي وسيط في التبادل.

ويتضح من ذلك أن التركيز الأساسي للتحليل الكلاسيكي في معالجة الاختلال وعدم الاستقرار الاقتصادي، يكون بواسطة السياسة النقدية دون أن يرافق ذلك اهتمام مماثل بالسياسة المالية. (1)

ففي حالة الكساد والركود، تنخفض الأسعار فتلجأ السلطات النقدية إلى سياسة النقود الرخيصة (أي زيادة كمية عرض النقد) مما يؤدي إلى تنشيط الوضع الاقتصادي من خلال تحسن مستويات الأسعار.

أما في حالة التضخم الاقتصادي وحدوث ارتفاعات متزايدة في الأسعار فيمكن اللجوء إلى سياسة النقود الغالية المتمثلة في تقليص كمية وسائل الدفع، ثم انخفاض المستوى العام للأسعار.

ثانيا: السياسة النقدية عند كينز

خلال الفترة (1929-1933) وهي معرفة بأزمة الكساد الكبيرة حيث حاولت الحكومة الأمريكية ومكافحته عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويليه بإصدار كمية جديدة من البنكنوت، فزادت من احتياطي البنوك التجارية وشجعت البنوك على الاقتراض.

لكن الجزء الأكبر من الزيادة في العملة استقر على أيدي الجمهور دون الإنفاق وذلك لأنهم كانوا يتوقعون انخفاض أكبر في الأسعار فزاد تفضيلهم النقدي.

(1): المرجع نفسه، ص 24-31.

فالزيادة في كمية النقود لم تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى ارتفاع الدخل القومي النقدي، بل على العكس انخفضت الأسعار نتيجة لزيادة النقدي الذي أدى إلى تقليل الإنفاق هذا يعني أن النقود تطلب لذاتها (التفضيل النقدي).

وهذا لم تأخذه نظرية كمية النقود في الاعتبار، وأثبت عجز النظرية الكلاسيكية في معالجة هذه الأزمة. (1)

ولقد ركزت النظرية النقدية الكنزية على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما واشترطت تحقيق التوازن في سوقي النقود والسلع، وأن تعادل قيمة النقود المطلوبة وكميتها المعروضة لتحديد سعر الفائدة. والذي بدوره يشترك مع الكفاءة الحدية لرأس المال في تحديد الطلب على الاستثمار كأحد مكونات الطلب الكلي المحدد بالنتائج، أو الدخل القومي، في ظل تطوير مفهوم ومكونات الطلب على النقود، التي تحدد بدوافع ثلاث: (المعاملات أو الدخل، الاحتياط، المضاربة) وهي دوافع تفضيل السيولة أو التفضيل النقدي.

ويفكر كينز في هذا الصدد، أن معالجة الكساد تتم من خلال زيادة حجم الإنفاق القومي، وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي، كما يمكن تنشيط الطلب الفعلي من خلال تخفيض الضرائب على الاستهلاك وعلى الأرباح، وبالتالي تشجيع المستهلكين والمستثمرين على زيادة الإنفاق في سوق السلع الاستهلاكية والإنتاجية، ويمكن تغطية العجز في الميزانية، وتمويله بالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد من البنك المركزي، أما في حالة التضخم، فيقرر كينز معالجة من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار.

ومن خلال هذه الحلول، ترى بأن التحليل الكنزي يتعارض تماما مع التحليل الكلاسيكي القائم على مبدأ يتلخص في تحقيق ميزانية حكومية متوازنة بين جانبي الإيرادات والنفقات. بالإضافة إلى أن التحليل الكنزي، أعطى اهتماما واضحا كبيرا للسياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية على عكس التحليل الكلاسيكي. (2)

---

(1): المرجع نفسه، ص 24-31..

(2): عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، (مصر، الدار الجامعية الإسكندرية،2007)، ص 311.

ثالثا: المفهوم المعاصر

لم يمض وقت طويل على النظرية النقدية الحديثة لكينز، حتى بدأ ظهور أفكار اقتصادية جديدة تختلف عن الفكر الكينزي وبالتالي ظهر ما يعرف بالنظرية النقدية المعاصرة بزعامة **"ميلتون فريدمان"**، الذي ينظر إلى الاقتصاد كوحدة، حيث يتصرف الأفراد بطريقة رشيدة سعيا وراء مصلحتهم في الأسواق التي تتكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة، ويزعم هذا التحليل أن التدخل الحكومي من المحتمل أن يجعل الأمور أسوأ ويطلق على هذا التحليل مدرسة التوقعات الرشيدة التي تمثلت أفكارها في:

- توسيع مدى السياسة النقدية ليشمل إلى جانب الإجراءات النقدية، الإجراءات الحكومية التي لها تأثيرات نقدية في الاقتصاد، بسبب عدم كفاية الوسائل التقليدية لبلوغ الأهداف السياسة النقدية.

- يتضح أن العرض النقدي ليس وحده الكفيل بالتأثير على الطلب الكلي الفعال، نجد كذلك سرعة تداول النقود التي اعتبرها التقليديين ثابتة، كما أن التأثير لا ينحصر على مستوى الأسعار من قبل تغيير العرض النقدي، بل ينصرف أيضا إلى الدخل القومي وتوزيعه بين القطاعات، مستوى الإنتاج، حجم الادخار، والاستثمار وحجم العمالة. (1)

قد أصبح بعض العبء على عاتق السياسة النقدية لتعويض النقص في الاستثمار الفردي باستثمار حكومي.

- يترتب على هذه التغيرات الحاصلة، تغير فعالية وسائل السياسة النقدية من سعر الفائدة إلى وسائل أخرى، كعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي الإلزامي، تطلب تواجد وسائل

(1): المرجع نفسه، ص 312.

أخرى أكثر فعالية منها باعتبار أن سعر الفائدة لم يصبح يمثل تكلفة كبيرة من وجهة نظر رجال الأعمال.

عادت السياسة النقدية بعد ظهور أفكار المدرسة النقدية المعاصر لتحتل مركز الصدارة في مواجهة التقلبات الاقتصادية على المدى القصير والمدى الطويل، يأتي ذلك من افتراض **"ميلتون فريدمان"** أن عرض النقود ومعدل النمو له تأثير قوي على الدخل النقدي، ويعتقد **فريدمان** بوجوده علاقات سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية للنشاط.

- يتضح أن السياسة النقدية المعاصرة حاولت الجمع بين أهداف السياسة النقدية التقليدية والكينزية، من خلال التأثير على حجم النشاط الاقتصادي ككل، بهدف تحقيق الاستقرار والنمو التقدي الاقتصادي، وتكون سياسة فعالة إذا لم تتبع سياسات اقتصادية أخرى تتعارض معها. (1)

المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية

بعد عرضنا للسياسة النقدية من خلال المدارس يمكن أن ندرج بعض التعاريف للسياسة النقدية ومن بينها:

*- تعرف السياسة النقدية بأنها تلك الإجراءات المخططة من قبل السلطات النقدية لإدارة المعروض النقدي وسعر الفائدة بهدف تحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث ضغوط تضخمية.

هو تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع. (2)

(1): عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي، (ط1 ,مصر، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية ,2010)، ص 364.

(2): عبد المجيد قري، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، 2004، ص 54.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تستهدف السياسة النقدية تحقيق جملة من الأهداف التالية:

1-استقرار سعر العملة: الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.

2-استقرار مستوى الأسعار: يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين مما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين.

3-تشجيع النمو الاقتصادي: تساهم السياسة النقدية من خلال مراقباتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستقرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البلد المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.

4-تحسين ميزان المدفوعات:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته. (1)

(1): وحيد مهري عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، (الأردن، دار الجامعية، 2010)، ص 25، 27.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

إن الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها الدول خاصة الدول السائرة في طريق النمو يجعلها تعيد النظر في سياستها النقدية بصفة خاصة هذا ما يدفعها للقيام بإجراءات صارمة، وذلك لا يتم إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية وكيف يتم استخدامها؟

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية)

سيقوم البنك المركزي باستخدام مجموعة من الوسائل يستطيع من خلالها التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

1-تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتجديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في تجاه القطاعات المعتبرة أكثر جولة بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية، ولكن استخدام هذه الأداة قد يقود إلى تشوهات قطاعية وذلك ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول.

2-النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإخبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا[1] ، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاعات. [2]

3-الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه يقلل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

4-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تستخدم البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر حيث تقوم بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد، لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

5-التأثير والإقناع الأدبي:

(1): أحمد عبد الغفور ابراهيم، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، (مصر، دار الاسكندرية للنشر، 2002)، ص 207-208.

(2): المرجع نفسه، ص 208.

يحاول صانعوا السياسة النقدية كثيرا التأثير على المصارف والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي، أو ما يمكن أن نسميه سياسة المصارحة والتي يمكن ألا تتبع آثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى.

تعتبر هذه السياسة سلاح من أسلحة البنك المركزي في توجيه النصح للمصارف التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا ما رأت أن في ذلك خطر على الاقتصاد القومي، ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكال مختلفة منها إرسال مذكرات إلى المصارف الأعضاء بالامتناع عن قبول أوراق معينة، كما تأخذ شكل تحذير بعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، أو عدم تقديم الأموال المطلوبة كما تعمل أيضا لإقناع المصارف على التوسع في الائتمان. (1)

المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية)

تعتبر الأدوات غير المباشرة (الكمية) الأدوات التقليدية للسياسة النقدية فهي التي تستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات، وتشمل سعر الخصم (سعر البنك)، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

1-سياسة معدل الخصم (معدل إعادة الخصم):

نعني به معدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية أو السندات التي تقدمها له، فإذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم، يعطي للبنوك فرصة الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض، لأن البنوك بدورها ستعطي لعملائها كامل التسهيلات ليقترضوا منها وذلك بتخفيض سعر فائدة قروضها، وبالعكس إذا قام البنك المركزي برفع معدل الخصم فإنه يفرض

(1): حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية، (السعودية، دار جدة للنشر، 2006)، ص 14، 15.

على البنوك أن تقلل من قروضها وأن ترفع من كلفة هذه القروض، فيحجم العملاء على طلب القروض، وهذا يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم، وبما أن القروض تعتبر مصدر الودائع الجديدة ولإحداث مقادير جديدة من العملة، فإن تغيير معدل الخصم يؤثر في آخر الأمر في النقود المتداولة.

2-سياسة السوق المفتوحة: [1]

ستتجسد في تدخل البنك المركزي في السوق المالية لشراء أو بيع مختلف السندات المالية وخاصة السندات الحكومية، فإذا رغب البنك المركزي في زيادة المقادير النقود المتداولة تراه يتقدم للسوق فيشتري القيم الحكومية ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرتها، وهذا ما يقوم به البنك المركزي في فترات الانكماش حيث يحاول أن يحدث نوعا من الانتعاش الاقتصادي عندما ينزل إلى السوق كمشتري. أما إذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة فترة التضخم)، فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق كبائع للسندات، الشيء الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الإضافية.

فينقص حجم العملة، فسياسة السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية إلى تغيير حجم النقود وحجم القروض، وقد تهدف من الناحية التمويلية، قيام [2] البنك المركزي بفرض الخزينة العمومية، ذلك أن شراء السندات العمومية من طرف البنك المركزي يعتبرها إحدى وسائل الإقراض التي يقدمها هذا الأخير إلى الخزينة العمومية.

وتعد هذه السياسة أهم أداوت السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي، فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما لتصحيح الأخطاء من خلال الاستجابات السريعة في اتجاهات عملية السوق.

---

(1): مفتاح صالح: **النقود والسياسة النقدية، المفهوم – الأهداف– الأدوات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص125.

(2): رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط 1، الجزائر، دار بهاء للنشر والتوزيع، 2008، ص 113.

3-معدل الاحتياطي القانوني:

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضا للتحكم في العرض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس، تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي، ومع أن هذه الأداة تتميز بالبساطة والسهولة في التنفيذ وهو ما جعلها أكثر شيوعا إلا أن الاعتماد عليها بشكل مفرط وهو ما يعني تغيير نسبة الاحتياطي عدة مرات خلال نفس السنة، رغم أنه أمر غير عملي، فقد يخلق اضطرابا في سير النظام المصرفي عموما، إذ أنه سيأثر سلبا على سلوك البنوك وهو ما سينعكس على إستراتيجيتها المتعلقة بهيكل الموارد.

ويستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني كأداة عامة للسياسة النقدية أقل بكثير من استخدامه عمليات السوق المفتوحة والتي تعتبر أداة أكثر فعالية وأكثر دقة، ومع أن الاحتياطات القانونية عديمة النفع للسياسة النقدية اليومية فإنها ذات منافع معتبرة عند تنفيذ التغيرات في السياسة الأساسية. [1]

المطلب الثالث: الأدوات المكلمة

بالرغم من وجود الأدوات الكمية والنوعية غير أنه توجد أدوات أخرى مكملة والتي حصرها فيما يلي:

أولا: الإقناع الأدبي (استعمال النفوذ الأدبي)

(1): محمد دويدار، أسامة محمد الفولي: **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003، ص 245، بتصرف.

إن سياسة الإقناع الأدبي هي الوسيلة الأكبر مرونة مقارنة مع باقي الأدوات الأخرى للسياسة النقدية، وتستخدم عندما يلاحظ أن ميكانزيم السوق لا يتماشى مع المصالح العامة، وهي وسيلة لا يتوجب القيام بها في إطار قانوني، ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية لكي تسير في الاتجاه الذي يرغبه.

فإذا رأى البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية قد ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فإنه يطلب من هذه البنوك تخفيض منح الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة السوق المفتوحة أو سياسة سعر إعادة الخصم أو الرفع الاحتياطي القانوني (الإجباري).

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض فإنها قد تلتزم بأسلوب الإقناع الأدبي، وعليه يمكن تعريف الإقناع الأدبي أنه:" عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة".

إذا كان البنك المركزي حديث النشأة فإنه لن تكون لديه القدرة الكافية على تطبيق سياسة الإغراء الأدبي كأداة فعالة، ولا يمكن أن يحقق النتائج المتوقعة خاصة إذا كانت البنوك التجارية تتميز بالخبرة والقوة فمن الأحسن عليها إتباع سياستها من إتباع السياسة المقترحة من البنك المركزي. (1)

ثانيا: الودائع المشروطة مسبقا من أجل الاستيراد

هذه السياسة أو الأداة تخص المستوردين حيث تجبرهم على ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية للاستيراد لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن أغلبيتهم ليسوا قادرين على تعويض هذا الأموال المجمدة فإنهم عندئذ على الاستعانة بقروض بنكية تسمح لهم بتعويض القيمة المجمدة.

(1): ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، (دار الفكر بالجزائر، 1993)، ص 39.

فالهدف من استعمال هذه الأداة هو تقليص حجم القروض الممكن التصرف فيها من طرف الاقتصاد وعليه فهي تسمح بزيادة تكاليف الاستيراد، إذ كان هذا الهدف من بين أهداف السياسة النقدية.

وقد يترتب عن استعمال هذه الأداة انكماش في الكتلة النقدية حتى وإن ارتفع حجم الودائع المسبقة للاسترداد.

ثالثا: الرقابة على شروط البيع

يتدخل البنك المركزي باستعمال هذه الأداة إجبار المستهلك على دفع جزء من قيمة السلعة مسبقا وتحديد الأقساط وحجمها مع تحديد سقف القروض الممنوحة حسب السيولة المتاحة للبنوك التجارية.

تستعمل هذه الأداة كثيرا في الاقتصاديات الحديثة التي تعتمد على نظام البيع بالتقسيط والذي يهدف إلى الرفع من استهلاك الفرد للسلع المعمرة وإن لم يكن بحوزته المبلغ بكامله حيث يمكن له اللجوء للإقراض. (1)

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للسياسة النقدية

تتوفر لدى السلطات النقدية عدة تقنيات تستعملها كأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومن أهم هذه التقنيات التغير في كمية النقود بواسطة معدل الفائدة، والذي يعد القاسم المشترك للتأثير على النشاط الاقتصادي، ولإبراز أهم آثار السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي ستوضع تأثيرها على كل من التوازن الاقتصادي الكلي، الاستثمار، الادخار، البطالة.

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي

(1): ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 41.

يظهر تأثير السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي، من خلال سياستين توسعية وانكماشية.

1-أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج IS. LM"

عند إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية فإن منحنى LM سوف ينزاح إلى اليمين متغيرا عن زيادة كل من الدخل التوازني وانخفاض سعر الفائدة التوازني مع بقاء وضع منحى (IS) ثابت وهذا ما يوضحه الشكل التالي: (1)

الشكل (1-1): أثر السياسة النقدية التوسعية على توازن سوقي الإنتاج والنقود

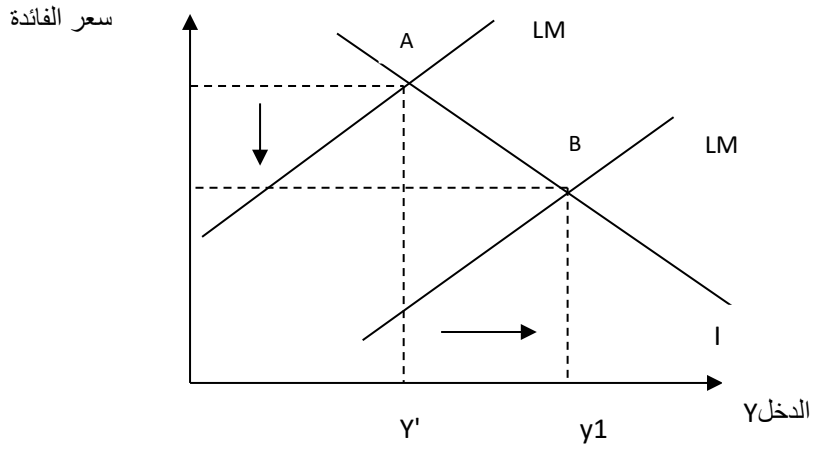

Source : *Xarier Debonneuil et Robert ophele ; la politique monétaire et sn contexte économiques, la revue banque éditeur, Paris, P 417.*

يتضح من الشكل أنه عند انتقال منحى LM من LM1 إلى LM2 نتيجة دخول البنك المركزي إلى السوق المالي كمشتري للأوراق المالية (استبدال الأوراق المالية بالسيولة النقدية)، فإن سعر الفائدة سوف ينخفض من i إلى

(1): موسى بوشنب، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، (حالة الجزائر، 1990، آفاق 2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (جامعة محمد بوضياف، بومرداس، 2009-2010)، ص 153.

i1 ويزيد ذلك الدخل من y' إلى y1، مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من A إلى B، ويعني ذلك أن انخفاض سعر الفائدة إلى مستوى i1 أدى إلى زيادة الطلب الاستثماري الذي صاحبه ارتفاع مستوى الدخل إلى Y1. (1)

1-2-أثر السياسة النقدية الانكماشية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج IS. LM"

يترتب على إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية انكماشية انتقال منحنى LM إلى اليسار مع بناء منحى IS ثابت، إذ يتبع عن ذلك انخفاض كل من الدخل التوازني وارتفاع سعر الفائدة التوازني، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1-2): أثر السياسة النقدية الانكماشية على توازن السوقي الإنتاج والنقود

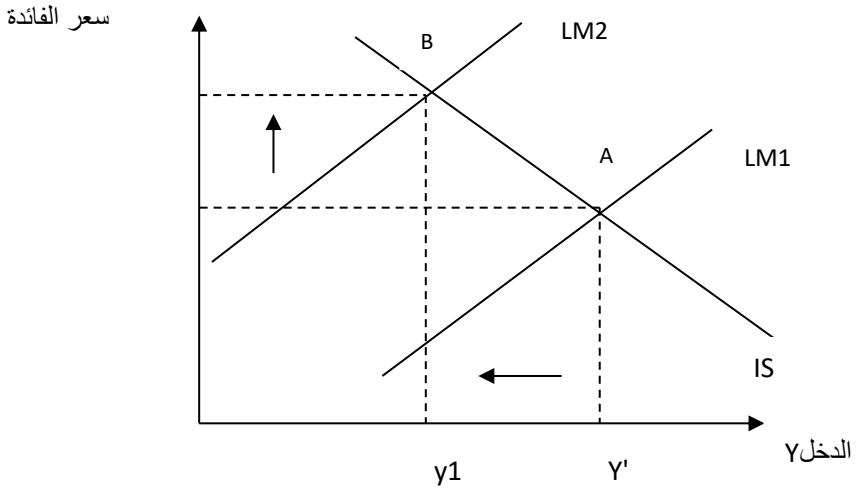

المصدر: أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، ص 211.

(1): المرجع السابق، ص 154.

يتضح من الشكل أنه عند انتقال منحى LM من LM1 إلى LM2، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من i' إلى i1 وانخفاض من y' إلى y1، نتيجة لانخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي تستغل نقطة التوازن من A إلى B. (1)

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على الادخار والاستثمار

تساهم السياسة النقدية بشكل كبير في جذب الادخار وتشجيع الاستثمار نتيجة للعلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار أن السياسة النقدية تسعى جاهدة لتوفير المدخرات اللازمة لتنشيط الاستثمار، وقيم ذلك عن طريق تشجيع الادخارات الوطنية وتوجيهها نحو المشاريع التي تتماشى والتنمية المحلية فقد كان الاعتماد في الستينات وبداية السبعينات على رؤوس الأموال الأجنبية لعملية التنمية، لتغير فيما بعد هذا الأسلوب بتشجيع التنمية من الدخل والاعتماد على جلب المدخرات الوطنية حيث تنقسم المدخرات على عدة أنواع، فهي ادخارات إجبارية (ضرائب، تضخم) ومن العقود (التأمينات، اشتراكات التأمين الاجتماعي)، أو الاختيارية محل عمل السياسة النقدية ونظرا لارتباط الاستثمار بالادخار فإن هذا الأخير يحتاج إلى توفير مؤسسات متطورة لاسيما البنوك، لذلك يجب على البنك المركزي أن يوفر كامل التسهيلات والشروط القانونية والتنظيمية بواسطة أدوات السياسة النقدية، والعمل على إنشاء بنوك متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية.

كما يمكن للسياسة النقدية باستعمال أدواتها أن توجه هذه القروض نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة وتجنب المشاريع الأخرى غير المشجعة للتنمية. (2)

(1): أحمد رمضان نعمت الله، المرجع السابق، ص 154.

(2): ناضم محمد شورى الشمري، النقود والمصارف، ط1، العراق: مدرسة الكتب للنشر والطباعة جامعة الموصل، 1995، ص111.

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على البطالة

تؤثر السياسة النقدية على البطالة من خلال ما يلي:

الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه وأن النسبة بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية تقيس كمية النقد التي يجري تداولها لكل وحدة نقدية قائمة في وحدة الناتج، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجاري خلال الفترة (2003-2006) حوالي 60 % مقابل رقم قياسي نمو النقد المتداول خارج المصارف 40 % لنفس الفترة وبما أن لم يحدث تغير يذكر في نصيب النفوذ الجاهزة في الكتلة النقدية فإن الفرق بين النسبتين يفسر أزمة السيولة وحالة الركود الاقتصادي، ويعتبر أحد مسبباته، وما يتولد عنه من ارتفاع في معدلات البطالة والفقر، حيث تشمل الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

- استقرار أسعار السلع والفائدة والصافي.
- توازن ميزان المدفوعات.
- معدل نمو اقتصادي حقيقي مناسب.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشيرة والمادية والمالية.
- المحافظة للقوة الشرائية للعملة الوطنية.

ويتجلى أثرها من حيث الارتفاع في الأسعار إلى توجيه رأس المال والأيدي العاملة إلى الأنشطة غير الإنتاجية، وخاصة في مجالات المضاربة التي توفر أرباحا سريعة بالقياس، إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها في القطاعات الإنتاجية.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن القول إن السياسة النقدية بمثابة انعكاس للفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تطورها عبر المدارس الاقتصادية حيث يرى الفكر الكلاسيكي أن مهمتها تقتصر في السيطرة على الكمية المعروضة من النقود، ثم إن انتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوقي النفوذ والسلع من خلال الفكر الكينزي، والسياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تستخدمها الدولة من قبل السلطة النقدية لإدارة المعروض النقدي من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في الاستقرار النقدي.

فالسياسة النقدية تحاول التأثير على محمل النشاط الاقتصادي وذلك باستعمال أدواتها المباشر (تأطير الائتمان، النسبة الدنيا للسيولة، الإقناع الأدبي ... إلخ)، وغير المباشرة (معدل الخصم، سياسة سوق المفتوح، معدل الاحتياطي القانوني)، والأدوات المكملة (الودائع المشروطة مسبقا من أجل الإشراء، الرقابة على شروط البيع).

يكمن دور السياسة النقدية في تأثيرها على متغيرات اقتصادية هامة والمتمثلة في التوازن الاقتصادي الذي بدورها يتجسد في السياسة الانكماشية والسياسة التوسعية إلى تأثيرها على جذب الادخار وتشجيع الاستثمار نتيجة العلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار فإن السياسة النقدية تسعى جاهدة لتوفير المدخرات اللازمة لتنشيط الاستثمار ويكمل تأثيرها على البطالة، حيث يؤدي إلى الارتفاع في الأسعار إلى توجيه رأس المال والأيدي العاملة إلى الأنشطة غير الإنتاجية وخاصة في مجالات المضاربة.

الخلفية النظرية والمفاهيمية لتضخم

تمهيد:

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور إبان حضارات الشرق الأوسط إذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة فتتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة تطور طرق تعديل الذهب وزيادة كميته ولم يجد الاقتصاديون الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة إذ كثيراً ما نسمع في العصور الحاضرة لفظ التضخم يتردد على الألسن كتعبير عن حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم ولهذا فقد شغلت هذه الظاهرة بال رجال السياسة والاقتصاد على سواء، نظراً للآثار السلبية التي قد تخلفها سواءً من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة أو الدول النامية، مما أدى إلى اختلاف أساليب معالجتها واحتوائها والحد من تفاقمها على الأقل.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم.

المطلب الأول: تعريف التضخم

لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي.

واستخدام مصطلح التضخم برز كمفهوم نظري يرتبط بالظواهر الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات العالم، ومن أهم هده الظواهر التغير في المستوى العام للأسعار، وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا منه: (1)

- **التضخم في الأسعار**: هو عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.
- **التضخم في الدخل**: هو عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح.
- **التضخم في العملة**: ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.
- **التضخم في التكاليف**: ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا أخرى للظواهر التضخمية ولكن ليس بمعنى هدا أن الصلة والروابط بين هده المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى لكلمة التضخم. وإذا كان المعنى الشائع لمفهوم التضخم بين كثير من علماء الاقتصاد والمالية وهو التضخم في الأسعار فان هذا لا يعني أنه التعريف الخاص والمحدد لكلمة التضخم.

(1):غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية2000، ص10-11

فهناك ضوابط وأسس للتعريف بالتضخم، ويمكن تأصيل هده الضوابط والأسس وإرجاعها إلى معيارين وطبقا لهدين المعيارين فإن التعاريف الخاصة بالتضخم يمكن تصنيفها ضمن هدين المعيارين وهما: (1)

- الأسباب المنشئة للتضخم.
- الخصائص المتعلقة بالتضخم.

1. **التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم**: إن جمع التعاريف الخاصة بالتضخم كانت تندرج تحت هدا المعيار طيلة فترة من زمنية طويلة خاصة في القرن الـ 19 وأوائل القرن الـ 20 ومنها التعاريف المبنية على النظرية الكمية للنقود، على أن التعاريف التي تندرج تحت هدا المعيار لا تقتصر على تعريف واحد وإنما هناك تعاريف أخرى هي:

التعريف المبني على نظرية العرض والطلب وكذلك التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق.

أ. **التعريف المبني على النظرية الكمية**: كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار فالنظرية الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير لم تبين عدم ظهور التضخم، وعدم ارتفاع الأسعار مع أنه ألقي في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة ومن ثم يمكن طرح السؤال التالي متى يعتبر الفائض النقدي تضخمي. وكذلك فانه لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات التضخم نتيجة تمويل الحكومات لمشروعاتها الاستثمارية، وإعادة بناء اقتصاداتها مما اقتضى إغراق هده الأسواق بالنقد. فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تتفشى في تلك المجتمعات التي أغرقت أسواقها بالفوائض

(1):صبحي قادوس قريمة، ومحمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ،1983، ص 247.

النقدية، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هدا المعيار في تحليل التضخم ومن ثم اعتباره أساس لتعريف التضخم وتحديده، ولكن ليس يعني أن هدا المعيار لا يلعب دورا في تعريف التضخم وتحليله.

ب- **التعريف المبني على نظرية الدخل:** «فالتضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل".

فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي بسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات على حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار. حيث افترض «فيزر" لصلاحية هده النظرية كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج [1].

لقد أعترض على هده النظرية حيث أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية وكذلك مما يرد على هده النظرية كأساس لتفسير معنى التضخم أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي القومي ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف نفسر هدا الارتفاع؟

ج . **التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:** "التضخم هو زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"، ولقد اشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم. ومن هؤلاء الاقتصاديين **–أباليرنر**– حيث اشترط شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هدا التحليل على كلمة التضخم هو أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا، وكذلك يرى **"بيرو** " بأن

(1):غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص13- 14.

التضخم هو ازدياد في النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والمنتجات، ويرى "**فمن**" أن التضخم هو ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة".

على أن هده النظرية لا تسلم من الانتقادات الموجهة لها. فمثلا يعوزها التحديد والوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية وتحليلها للمقصود من كلمة التضخم، فما المقصود بارتفاع الأسعار هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع وأسواق العوامل أو كلا السوقين؟ كذلك في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع فهل تحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار، قد يكون هناك فوائض في الطلب فعلا أو فوائض في العرض 'إيجابية أو سلبية' ولكن لا يترتب عليها أي تغيير في مستويات الأسعار أو تغيير طفيف لا يعتد به مما يحق التساؤل في الحكم بوجود ضواغط تضخمية أم لا، كعدم ظهور الضواغط التضخمية نتيجة الإجراءات الحكومية. كفرض التسعير الجبري مثلا والتقنين. ودلك مما يفسح المجال للقول بوجود أو ضرورة وجود ضوابط وعوامل أخرى تساهم مع هده النظرية في تحليلها لمفهوم التضخم. وبالنظر إلى التعاريف السابقة فان جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهده التعاريف إنما يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية والتي يشملها المعيار الأول في التعريف بالتضخم.

2. التعريف المبني على خصائص التضخم: يبني أصحاب هدا المعيار تعريفهم للتضخم وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناءا على الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع الأسعار. أبرز أصحاب هدا المعيار وهم: "**مارشال، روبنس، فلامان، كلوزو**" وغيرهم، وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناجمة عن التضخم وهي الأسعار. وتعريفا تهم هي [1]:

(1):غازي حسين عناية، مرجع سابق ص22- 23.

- **مارشال**: التضخم هو ارتفاع الأسعار.
- **روبنس**: التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار.
- **فلامان**: التضخم حركة الارتفاع العام للأسعار.
- **كلوزو**: التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.

إن الاعتماد على هدا المعيار في تحليل وتبيان المقصود بالتضخم إنما يرتبط إلى حد ما بتحليل وبحث النظرية الديناميكية لتغيرات الأثمان، ولكن يرد على هده النظرية ما يرد على غيرها من النظريات السابقة في تحليلها للتضخم.

فبالنسبة لارتفاع الأسعار ومتى يمكن اعتباره مستمرا أو مؤقتا وذلك ما يقود إلى البحث في المدة الزمنية لسريان هدا الارتفاع في الأسعار ومعيار دلك، وكذلك نسبة معدل الارتفاع ومتى يمكن اعتبار المعدل الذي يصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه تضخمي؟

وبالنسبة إلى ثبات الأسعار وعدم ارتفاعها أو انخفاضها فهدا أمر يعوزه الوضوح فليس هناك نسبة للثبات معترف أو متفق عليها لدى جميع الاقتصاديين، وأما أهم ما يرد على هده النظرية أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية وتفسيرها وتبيان المقصود منها. [1]

وإزاء الانتقادات التي توجه لكل من هده المعايير والأسس في وضع تعريف لكلمة التضخم، فالتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هده المعايير وهو كالتالي:

(1):إياد عبد الفتاح المنور، المفاهيم العامة والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان ،2015ص 293-295

"التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".

فيعبر هدا التعريف عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق ومن ثم فان التضخم هو نتيجة هده الفجوة وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها.

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

كنتيجة للجدل الموجود حول إعطاء ظاهرة التضخم مفهوما شاملا تعددت واختلفت الأنواع حسب عدة معايير هي:

- مدى تحكم الدولة في الأسعار.
- مدى حدة الضغط التضخمي.
- حسب القطاعات الاقتصادية.
- حسب المصادر والظروف.

1– حسب درجة إشراف الدولة في الأسعار:

أ – التضخم الطليق: يظهر أثره بصورة مباشرة في الارتفاع في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل الدولة، حيث تأخذ الأسعار في الزيادة تصاعديا وبذلك تتدهور قيمة النقود بصورة حادة فتفقد قيمتها الوطنية ووظيفتها كمخزن للقيمة، الأمر الذي يدفع بالأفراد للتخلي عما بحوزتهم من النقود.

ب– التضخم المكبوت: إن التدخل الحكومي المباشر <<الرقابة على الأسعار سياسة التراخيص والإعانات>> تمنع القوى التضخمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار في الاتجاه التصاعدي [1] وغالبا ما يظهر في الاقتصاديات المخططة مركزيا.

ج– التضخم الكامن: ينشا هذا النوع نتيجة حدوث تضخم في الدخول دون أن يصاحبه تضخم في الإنفاق ويسود هذا النوع في الحروب حيث يحول إنتاج قومي إلى إنتاج حربي [2].

2– حسب حدة التضخم:

أ– المتقلب: يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تليها لتعود في فترة أخرى إلى الارتفاع من جديد وبحرية. [3]

ب– الزاحف (المعدل): يحصل فيه ارتفاع الأسعار على مدة لفترة طويلة من الزمن نسبيا [4] وظهر هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا في الخمسينات والستينات.

ج– الجامح (المفرط): يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا.

3– حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية:

(1):ضياء مجيد: اقتصاديات رأس المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص214.

(2):نفس المرجع، ص246 بتصرف.

(3):أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، ط1، مؤسسة زهران للطباعة، عمان، الأردن، 1993، ص396.

(4):مروان عطوان، مرجع سابق، ص179..

أ– التضخم في أسواق السلع:

تضخم سلعي: تضخم يحصل في قطاع صناعات للاستهلاك ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار، ويشمل منتجي السلع الاستهلاكية للحصول على أرباح عالية.

تضخم رأسمالي: يحصل في قطاع صناعات الاستثمار ويعبر عن زيادة قيمة سلع استثمار على نفقة إنتاجها.

ب– تضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

ربحي: يحدث عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق.

دخلي: يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج (الأجور للعمال).

4– حسب المصادر والأسباب:

أ– طبيعي استثنائي: غير عادي يحدث نتيجة لظروف مثل البراكين أو الأوبئة والأمراض.

ب– تضخم الطلب: هو ارتفاع مستوى عام للأسعار نتيجة زيادة طلب كلي للسلع والخدمات على العرض الكلي (زيادة نفقات الدولة على إيراداتها). [1]

ج– تضخم تكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل إنتاج بنسبة أكبر من إنتاج حدي لها ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية، مما يدفع النقابات العملية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى

(1):غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص63.

مستواها الحقيقي السابق ومن ثم يعمل أصحاب العمل إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك برفع أسعار منتجاتهم وهذا ما يتسبب في حصول تضخم التكاليف. (1)

د– التضخم المستورد: يظهر في البلدان الصغيرة والنامية نتيجة لارتفاع أسعار المستوردات في دول مصنعة وبذلك ترتفع في الدول المستوردة، حيث يمكن حساب التضخم المستورد من خلال:

التضخم المستورد= (قيمة الواردات / قيمة ناتج وطني إجمالي) ×100 . (2)

المطلب الثالث: أسباب التضخم.

1– زيادة الطلب الكلي: تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات بمعنى زيادة الطلب الكلي على العرض عند مستوى معين من الأسعار– ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط طلب عليها مع بقاء العرض على حاله يرتفع سعرها. (3)

ومع كل ارتفاع في السعر ينقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، وهذه القاعدة تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، فإفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، وإفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب. (4)

(1):جمال خريس وأيمن أبو خضير: النقود والنوك، ط1، المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002، ص129.

(2):إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى: مفاهيم أساسيه في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص152.

(3):مروان عطوان: مرجع سابق، ص180.

(4):صبحي ثادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص247– 250.

2– انخفاض العرض الكلي: إن انخفاض العرض الكلي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تضخم (ظواهر تضخمية) ومن بين أهم العوامل التي تتسبب في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها وسياسة الإنفاق، كثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج، إضافة إلى مجموعة من الأسباب ندرجها في: (1)

أ– تحقيق مرحلة استخدام كامل: إذا وصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل لجميع طاقاته فإن الجهاز الإنتاجي يعجز عن تغطية العرض المتناقص.

ب– عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عند اتصافه بعدم المرونة فإنه يعجز عن سد العجز.

ج– النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين وكذا النقص في المواد الأولية والخامة، فالانخفاض في إنتاجية رأس المال بسبب الاستعمال الغير العقلاني والاستهلاك يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم الذي يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص وهذا يعني بداية لظهور التضخم.

3– استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج (التضخم المستورد):

ويظهر بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى هذا ناتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

4– ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

(1):رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص21-22.

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار سلع وخدمات نهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية والمقصود بزيادة التكاليف هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

وهذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي غلى زيادة التكلفة [1] الوحدوية للإنتاج ((باستثناء الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل)) وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكاليف.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه، حيث يمكن أن يكون للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع وتأثيرات ايجابية على فئات أخرى، ومنه فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها [2] ويمكن عرض أهم آثار هذه الظاهرة في:

1 – أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي: خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي حيث كلما قارب مستوى التوظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل كلما تضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي وعليه يمكن تمييز الحالات التالية أثناء التضخم [3]:

– بقاء الدخل النقدي ثابت مع استمرار ارتفاع الأسعار وفي هذه الحالة يتناقض الدخل الحقيقي باستمرار.

(1):جمال خرسي وأيمن أبو خضير: مرجع سابق، ص129.

(2):رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص52.

(3):علوان زياد: النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب،1982، ص212.

– ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار، ومنه تناقص الدخل الحقيقي لكن بمعدل أقل من الحالة الأولى.

– ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار ومنه بقاء الدخل الحقيقي ثابت.

– ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار وهنا يزداد الدخل الحقيقي وبذلك فإنه يؤثر التضخم على أصحاب المشاريع وعلى الأجراء وأصحاب المرتبات وأصحاب المداخيل الثابتة.

2– أثر التضخم على العملة: يترتب على التضخم فقدان الأفراد الثقة في العملة وإضعاف الحافز للادخار، فتبدأ النقود في وظيفتها كمستودع للقيمة وهنا يتم زيادة التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يحولونها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة وعقارات.....

3– أثر التضخم على توزيع الثروة: في فترة التضخم يتم توزيع الثروات في المجتمع بصورة عشوائية، حيث أن التغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مداخلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار يقومون بالتصرف في ثرواتهم بالبيع، مثل أصحاب العقارات والأراضي، فإن ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول يشجعهم على البيع وبذلك تنتقل من فئات تناقصت دخولها إلى فئات تزايدت مداخلها الحقيقية. (1)

4– أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم حدوث عجز (اختلال) في ميزان المدفوعات وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب

(1):مروان عطوان، مرجع سابق، ص191.

ليس فقط على السلع المنتجة محليا وإنما على السلع المستوردة أيضا وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي [1]، وهنا يمكن استنتاج الأثر السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي ومنه تهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية وتختل بذلك معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية. [2]

5- أثر التضخم على التجارة الخارجية:

ينعكس أثر التضخم على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي عند حدوث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عند عدم توفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة).

6- أثر التضخم على أسعار الفائدة:

من أجل تشجيع أصحاب الديون (المقترضون) المتضررون من التضخم تأخذ إجراءات لتقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، ومن بين هذه الإجراءات آلية تحديد سعر الفائدة باعتباره معدل التضخم المتوقع وهذا حسب معادلة فيشر :

L

$$R = I - F$$

حيث r هو معدل الفائدة الحقيقي I معدل الفائدة الكلي

F معدل التضخم

(1):محمد عزت عزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص321 بتصرف.

(2):مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1990، ص93- 94.

7- أثر التضخم على الادخار والاستثمار والاستهلاك:

إن انخفاض المداخيل الحقيقة خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار وبالمقابل الزيادة في معدل الاستهلاك، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني حيث يؤثر التضخم سلبا [1]على قدرة الدولة في جلب الاستثمارات الأجنبية.

- يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب دورا في معالجة البطالة.

- يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك.

- إن أصحاب المداخيل المتغيرة مثل المنتجين (الفلاحين) والتجار يستفيدون من التضخم لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم.

8- الآثار الاجتماعية للتضخم:

تنعكس الآثار الاجتماعية للتضخم في الاضطراب بين الطبقات الاجتماعية بسبب سوء توزيع الموارد والدخول وهذا ما يولد المشاكل والخلافات بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وينتشر بذلك الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية. [2]

(1):جمال خريس وأيمن أبو خضير، مرجع سابق، ص133.

(2):رجاء الربيعي: مرجع سابق، ص25.

المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم:

المطلب الأول: نظرية كمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم

تعد نظرية كمية النقود من أبسط النظريات في تفسير التضخم، حيث اعتقدت هذه النظرية أن كمية النقود ذات علاقة وثيقة بالتضخم وأن الزيادة في كمية النقود هي السبب فيه، ذلك لان حالات التضخم التي وقعت كانت مصحوبة بزيادة في كمية النقود [1]، يظهر هذا من خلال معادلة التبادل لفيشر: $MV = PT$

M : كمية النقود المتداولة. P: المستوى العام للأسعار(التضخم).:V سرعة دوران وحدة النقد.

T :حجم المعاملات (المبادلات).

تبين هذه العلاقة أن الزيادة في كمية النقود تخلق ضغط تضخميا وقد تم تطوير هذه الصيغة على يد كل من ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كامبردج حيث يكمن الاختلاف في المدى الطويل حيث تنمو طاقات إنتاجية للاقتصاد القومي، فالزيادة في كمية النقود بمعدل أكبر من معدل ناتج القومي سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومنه ظهور التضخم. [2]

ومنه فالتضخم حسب نظرتهم يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

(1):عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العبي: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص252.

(2):الروبي نبيل: التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، دراسة تطبيقية للاقتصاد القومي، مؤسسة الثقافة للجامعة، الإسكندرية، 1973، ص265

المطلب الثاني: النظرية الكينزية كمفسرة لظاهرة التضخم.

تسمى نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكينزي نظرية فائض الطلب لأن أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار يعود إلى فائض الطلب الكلي حيث أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

مما ينشأ عنه فائض في الطلب عن العرض والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وذلك استجابة إلى الزيادة في الطلب، فالزيادة في الأسعار هي نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات سواء الطلب استهلاكيا أو استثماريا أو حكوميا. (1)

المطلب الثالث: نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة كمفسر لظاهرة التضخم.

تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر من تحليل جانب الطلب في تفسير التضخم، حيث تقوم على أن ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع الأسعار إلى الأعلى.

وفي دراسة للعالم فيليبس "Philips"عن بريطانيا <<1957.1861>> وجد أن نسبة عالية من التغيرات في معدلات الأجور النقدية يمكن تفسيرها بالتغيرات في مستوى الأسعار ومعدل تغير البطالة، وصاغ هذه النتائج في منحنى فيليبس الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين معدل التضخم والبطالة حيث يتزايد معدل التضخم كلما اقترب الاقتصاد القومي من حالة التوظيف الكامل.

(1):بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص212.

المطلب الرابع: النظرية المعاصرة لكمية النقود المفسرة لظاهرة التضخم.

أعادت مدرسة شيكاغو على يد ميلتون فريدمان نظرية كمية النقود ولكن بصورة جديدة حيث يقول إن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي (نمو النقود بسرعة) أكبر من نمو الإنتاج، ولا يساند فكرة أن التضخم يؤدي إلى خفض البطالة [1].فقال رغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والتوظيف وبالتالي إلى بطالة أقل في الأجل القصير بأنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة، وحدوث التضخم بعد زوال الخداع النقدي ولا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار [2].

(1):عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العبي، مرجع سابق، ص255.

(2):محمد عزت عزلان: مرجع سابق، ص315.

المبحث الثالث: إجراءات السياسة النقدية لمعالجة التضخم.

هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم في الاقتصاد الوطني وهذا للأضرار الجسمية التي يمكن أن يلحقها بالمجتمع (الدولة) سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية النقدية للتقليل من حجم الطلب العالي وجعله مساوي لمستوى العرض الكلي عند الاستخدام التام لعوامل الإنتاج وهذا ما سنحاول ذكره في التالي:

1 – سياسة عملية السوق المفتوحة:

عند وجود حالة تضخم (فجوة تضخمية) في الاقتصاد تسعى الحكومة إلى محاربة هذه الظاهرة ولعل أقصر الطرق هي تقليل حجم النقد المتداول وهذا لكبح الطلب، وتقليل القدرة على الشراء فبذلك يتدخل البنك المركزي بائعاً للسندات الحكومية بأسعار فائدة هائلة تجعل الجمهور محفز على شراء هذه السندات، وهذا ما يترتب عنه قلة النقود في أيدي الأفراد مما يقلل من حجم النقد من ناحية ومن ناحية أخرى يحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداول. (1)

2– سعر إعادة الخصم:

أ – التأثير في سعر الفائدة: في حالة التضخم والتوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه إذا أراد البنك إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم فتقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تقرض به عملائها) فينكمش بذلك حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة ومنه التقليل من حدة التضخم.

(1): خالد واصف الوزيني وأحمد رفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص306.

ب– التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية: يستطيع البنك المركزي عن طريق إتباعه لسياسة سعر إعادة الخصم التأثير في حجم الائتمان، ومن ثم في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني عن طريق التأثير في حجم الأرصدة النقدية المتاحة للبنوك التجارية، وهذه السياسة في الواقع تتطلب شروط معينة ينبغي توافرها حتى يمكن تطبيقها بنجاح غير أن هذه الشروط من الصعب توافرها دائما مثل أسواق نقدية نامية للتعامل بالأوراق التجارية.

3– سياسة التغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

ففي حالات التضخم حيث تهدف السياسة النقدية إلى الحد من الارتفاع في الأسعار إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجأ في هذه الحالة إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم وسائل الدفع في المجتمع فينكمش حجم المعاملات ويقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية، وتعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على احتياطي البنوك التجارية مقارنة بالأدوات الأخرى.

إلى جانب الوسائل الكمية السابقة الذكر فإن البنك المركزي يلجأ لوسائل أخرى مباشرة لرقابة عرض الائتمان المصرفي حيث يتدخل بصورة أكثر فعالية في إعطاء التأثير المطلوب على اتجاه وحجم الائتمان ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

أ – سياسة تأطير القروض: وهي إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم،

وبالمقابل يقوم بتقييد الائتمان نحو القطاعات التي كانت سببا للتضخم [1] وتعمل هذه السياسة على رفع الأسعار وتنظيم عملية الإقراض.

ب– سياسة الإقناع الأدبي: تعتمد هذه السياسة على ما يتمتع به البنك المركزي من سلطة على البنوك التجارية، وسياسة الإقناع الأدبي لا تنتج آثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل تغيير سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني.

ج– الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة، لكن البنك يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان الاستهلاكي حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة والباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة [2].

ورغم كل هذه السياسات إلا أن هناك صعوبات ومعيقات لاستخدام وسائل السياسة النقدية نذكر منها [3]:

– أن الارتفاع في أسعار الأوراق المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة سيعرض أصحابها إلى الخسارة.

– إن تقليص حجم الكتلة النقدية قبل بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام التام يؤدي إلى الانخفاض في الطلب الكلي الذي يترتب عنه انخفاض حجم الإنتاج.

(1):عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان مطبوعات جامعية، الجزائر، ص14.

(2):شملول حسينة: أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص27.

(3): ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي – قواعد– نظم– نظريات– سياسات، مرجع سابق، ص233.

خلاصة

من خلال دراستنا تم التعرف على مفهوم التضخم الذي ارتبط كثيرا بالارتفاع المستمر للأسعار، غير أن هذا التعريف لا يعد الوحيد فتم تعريف التضخم بتعاريف مختلفة تختلف باختلاف الأسس والضوابط التي يعتمدها الاقتصاديون، كما وتطرقنا إلى أنواع التضخم وأسبابه واهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عليه.

ولقد تناولنا كذلك النظريات النقدية المفسرة لهذه الظاهرة، فحسب نظرية كمية النقود ترى بان التضخم هو ظاهرة تحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكب من معدل نمو الناتج القوي الحقيقي، أما النظرية الكينزية ترى أن أسباب ارتفاع الأسعار يعود إلى فائض في الطلب لكلي دون أن يقابله زيادة في العرض، أما نظرية التضخم الناشئة عن دفع النفقة ترى بأن إرجاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع بالأسعار إلى الأعلى وأخيرا نظرية فريد مان التي قالت أن الظاهرة هي ظاهرة نقدية ومصدرها الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.

واستنتجنا في هذه الدراسة أن علاج التضخم يتم بواسطة السياسة النقدية من خلال أدواتها سواء الكمية أو الكيفية بهدف التحكم في المعروض النقدي.

الفصل التطبيقي واقع السياسة النقدية في الجزائر وتأثيرها على التضخم (2000-2020)

تمهيد:

تعمل الجزائر منذ الاستقلال على استرجاع سيادتها النقدية وذلك من خلال قيامها بعدة اصلاحات لضبط الاقتصاد وتبنت العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وفي سبيل ذلك تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات حتى يتسنى لها الحد من الآثار الناجمة عن هذه الاختلالات حيث احتلت السياسة النقدية مكانة هامة في هذه الإصلاحات حيث بدأنا نشهد مؤخر ا شبه الإقبال للسياسة النقدية على تبني سياسة استهداف التضخم كوصفة جديدة للسياسة النقدية قد تمكن بنك الجزائر من إيجاد وسيلة فعالة لضبط التضخم والتحكم في حدود المعدلات المستهدفة مستقبلا.

وسنتناول في هذا الفصل الى مسار ووضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2020 الى جانب تحليل ادوات السياسة النقدية في الجزائر خلال نفس الفترة وتطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المبحث الاول :مسار ووضعية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2020

يواصل الاقتصاد الوطني تأثره بالتبعية القوية للصادرات من المحروقات و ما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة، ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية ، هذا ما ميز تطور الاقتصاد الكلي خلال عام 2001، خصوصا النجاعة المالية المتمثلة في التحسن الملحوظ في سيولة البنوك المدفوعة بتحسن معتبر في السيولة العمومية و تحسن شروط تمويل الاقتصاد و كذا تعزيز الوضعية المالية العمومية لاسيما مع تراكم الادخار المالي من طرف الخزينة الذي سمح في منتصف عام 2000 بانطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004 من خلال تحفيز النمو .

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2020

لوحظ عدة تغيرات في الوضعية النقدية الجزائرية منذ بداية 2000 وعدة تحولات جذرية كانت من شأنها أن تؤثر على هذه الوضعية مما يؤثر بالتبعية على الكتلة النقدية ومجموع مقابلاته.

الفرع الأول: السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 [1]

يعد أول إجراء قامت به السلطات الجزائرية فيما يخص الجانب النقدي و المالي بعد الاستقلال هو فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962 ، الأمر الذي خول للسلطات القيام ببعض المهام التقليدية للخزينة العمومية ، كما تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1963 بموجب قانون 144-61 والذي حدد مهامه كبنك البنوك وبنك الحكومة وبنك الإصدار ، ووفقا لقانون المالية (1965) فإن البنك المركزي قد وضع

(1): حسين كشيتي، "**إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر (2000-2009)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص :161.

كليا في خدمة الخزينة العمومية (منحها تسبيقات وقروض بدون قيد أو شرط ، وغير منهية الصلاحية) ، وبهذا كان البنك المركزي محاسبا للخزينة لا غير ، وفي 7 ماي 1963 تم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية بموجب قانون 165-63 الموكلة إليه مهمة إدارة و توجيه المخططات ، إنجاز برامج الاستثمار المتعلقة بها من طرف إدارة التخطيط و تسيير ميزانية التجهيز ، وهذا بعد رفض البنوك الأجنبية تمويل الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى تقريب رؤوس أموالها إلى الخارج ، وابتداء من سنة 1996 بدأ تأميم المصارف الأجنبية لتفادي هذه المشاكل ، كما تم إنشاء بنوك وطنية تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية و تقبل الودائع و تقديم القروض اللازمة للمؤسسات العمومية و الخزينة ، كما أن قانون المالية لسنة 1965 و الأمر 70-93 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 سمح بحركة واسعة لموارد الخزينة العمومية في شكل سندات التجهيز لتعبئة الادخار الإجباري من قبل المؤسسات العمومية و صناديق التقاعد و شركات التأمين وصناديق التوفير ، و تميزت الفترة الممتدة بين 1963-1967 بتغير شبه جذري في النظام المالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي ، كما واصلت الجزائر سلسة اصلاحاتها النقدية من خلال : الإصلاح النقدي 1986 وبعده قانون 1988 وشهدت الجزائر تأسيس مجموعة من البنوك التجارية العمومية فظهر البنك الوطني الجزائري سنة 1966 ،القرض الشعبي الجزائري وبنك الجزائر الخارجي سنة 1967 ، بنك الفلاحية و التنمية الريفية سنة 1982، بنك التنمية المحلية سنة1985.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في الجزائر من 1986 الى غاية 1990 [1]

أن الصعوبات التي شهدها الاقتصاد الجزائري بشكل عام خلال فترة الثمانينات، جعلت هناك ضرورة للإعادة النظر في السياسة الاقتصادية بصفة عامة واعادة النظر في السياسة النقدية بصفة خاصة، أي كمتغير أساسي في الاقتصاد، وهذا ما نتج عنه الإصلاح النقدي لعام 1986، حيث تضمن هذا الاصلاح القواعد الأساسية التالية:

(1): صابري ماجدة واخرون، **"السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي – تجربة الجزائر –"** مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومؤسسات مالية، قالمة، 2009-2010، ص 103-104.

- ❖ تقليص دور الخزينة المتعاظمة في تمويل الاستثمارات.
- ❖ استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك.
- ❖ وضع نظام بنكي على مستويين.
- ❖ استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.
- ❖ انشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

وفي سنة 1988م تم تعديل قانون الاصلاح لسنة 1986م، ونادى هذا التعديل بدرجة أساسية الى استقلالية البنوك والمؤسسات المالية. ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:

- ❖ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية توضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وبالتالي خضوع نشاطه الى قواعد التجارة معتمدا على مفهوم المردودية والربحية.
- ❖ دعم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.
- ❖ تعديل قواعد التمويل، حيث تم توجيه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية.

على الرغم من هذه التعديلات والاصلاحات التي خضع لها النظام البنكي لعام 1986، والمعدلة سنة 1988، الا أنه لا يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، لذا كان من المقرر أن تتواصل المصادقة على نصوص جديدة وعلى إثر ذلك جاءت المصادقة على قانون النقد والقرض 9010/، الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري، معطيا اياه صيغة تتماشى مع التشريعات البنكية الدولية. [1]

الفرع الثالث: مسار الإصلاحات النقدية في الجزائر بعد 1990

(1): صابري ماجدة واخرون، "**مرجع سبق ذكره**"، ص:104.

1- الإصلاح النقدي وفق قانون النقد والقرض:

تعتبر سنة 1990 سنة الإصلاح الفعلي والاعتراف الأساسي باستقلالية البنك المركزي وبيان لأهمية النظام البنكي في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إدراج إصلاحات عميقة أبرزها تحرير أسعار الفائدة وبموجب قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 تم ضبط المسار الحقيقي والصحيح للنظام النقدي والمصرفي وإبراز دور السياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في سير النقد والقرض واستند هذا القانون في بناء وإعادة هيكلة النظام البنكي والنقدي على مجموعة من المبادئ وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1-1. الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقة: في النظام السابق، الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد كانت القرارات الحقيقية أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

ولهذا قد تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية إن تبنى مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- ❖ استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن سير السياسة النقدية؛
- ❖ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛

❖ تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛ (1)

❖ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقرض، خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تميزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

1-2. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملية القروض إذا لم يعد يتميز بالتلقائية والسهولة بل أصبح يخضع إلى شروط.

1-3. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض: في ظل هذا القانون لم يعد هناك دور للخزينة في مجال منح الائتمان للاقتصاد، حيث أسندت هذه المهمة لمؤسساتها الأصلية (البنوك) ليبقي دور الخزينة قاصرا على تمويل الاستمارات العمومية المخططة مركزيا.

1-4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: ألغي بذلك تعد مراكز السلطة النقدية وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية، وهي مجلس النقد والقرض حيث جعل هذا القانون سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تضمن انسجام السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف النقدية الموجودة في الدائرة النقدية والتحكم في تسيير النقدي والنمو الاقتصادي ليتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

1-5. وضع نظام مصرفي على مستويين: حيث سمح هذا القانون والتمييز بين نشاط كل من البنك المركزي والبنوك التجارية، الأمر الذي أضفى على البنك المركزي صنعة السلطة النقدية الدولية. (2)

2- الإصلاحات النقدية مع المؤسسات الدولية:

(1): بن عزة إكرام، "**إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد**"، العدد الأول، الجزائر، يناير 2019، ص 11

(2): بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 69.

أن ما ميز فترة التسعينات هو دخول الجزائر في عدة اتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولية، وكان الاستعداد الائتماني الأول الأسبقية في ذلك بتاريخ 13 ماي 1989، والذي حال دون تحقيق أهداف السياسة النقدية مما أدى إلى تعميق هذه الإصلاحات فجاء الاستعداد الائتماني الثاني.

2-1. اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991: تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991.

تم بموجبه هذا الإنفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصية مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة:

- لشريحة الأولى في جوان 1991؛
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991؛
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991؛
- الشريحة الرابعة في مارس 1992. [1]

ولقد سحبت الجزائر الثلاث أقساط الأولى إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة أنداك لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه هذا الغرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاقتصادي بهدف اتفاق الاستعداد الائتماني إلى:

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار؛

(1): برباص الطاهر،" **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد لدراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008 -2009، ص 154-155.

✍ ترشيد الاستهلاك والإنكار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع.

2-2. برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995): تم على هذا الاتفاق الفترة من 10 أبريل 1994 و31 مارس 1995 وقد جاء لمحاولة معالجة الاختلالات السابقة من خلال تحديد مجموعة من الأهداف على الصعيدين الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الخارجي تشمل أهداف هذا البرنامج خصوصا في تقليص خدمة الدين الخارجي وكذا إعادة تقييم سعر الصرف الدينار، أما على الصعيد الداخلي فكان الهدف الأول هو احتواء توسع الكتلة النقية ضمن حدود معقولة من أجل تقدم التضخم ومن تم تحقيق الاستقرار في الأسعار، يضاف إلى هذا الهدف تقليص العجز الموازي. ولقد كانت أهم الإجراءات النقدية المتخذة في إطار هذا البرنامج:

✍ تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية (M2) من 21% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 14% سنة 1994؛

✍ رفع معدل إعادة الخصم من 11.5% إلى 15%؛

✍ أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بمعدل محوري يقدر ب 20% بعد أن كان 17%؛

✍ رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف في حسابات البنوك لدى بنك الجزائر من 20% إلى 24%؛

✍ تحديد سقف الهامش البنكي و5% وهو معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية على الحسابات

✍ تمنح الخزينة العمومية معدلات فائدة ب 16.5% على سندات التجهيز الجديدة؛ (1)

✍ يطبق الصندوق الوطني التوفير والاحتياط معدلات فائدة ب 10% على حسابات ادخار السكن و14% على الدفاتر الأخرى.

(1): كريمة بورشة، **دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة 1990-2016**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2018-2019، ص 157.

2-3. برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) تعتبر هذه الفترة المفاوضات الثانية مع صندوق النقد الدولي للإصلاحات او برنامج التعديل الهيكلي، فقد تم التوقيع على اتفاقيين متتاليتين الأولى من مارس 1994 إلى أفريل 1995 والثانية من 25 مارس 1995 إلى 22 ماي 1998 (اتفاقية التمويل الموسع) التي تسمح بإعادة جدولة الديون الخارجية في مستوى يتعذر دعمه، صولا مبلغ خدمة الديون هو 90% من الصادرات سنة 1993، وهذه الاتفاقية تصاحب مخطط التعديل الهيكلي نجانب للاستقرار الاقتصادي الكلي وجانب التعديلات الهيكلية وتمت المحاور الكبرى في هذا البرنامج في:

- إنشاء سوق البنوك بالعملة الصعبة وانشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996؛
- تخفيف الضريبية الجمركية 50% كحد أقصى؛
- تحرير الأسعار وإعادة إصلاح دعم أسعار الفائدة؛
- ترشيد تسيير النفقات وتقليص الأجور والحد من الزيادة في العملة؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب واصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي. (1)

3- الإصلاحات المنجزة خلال العشرية الأخيرة:

3-1. الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، أول تعديل طرأ على القانون 90-10 حيث مس هذا الأمر الرئاسي وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في نشر بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون ومواده

(1): لعزازي حسيبة،" **دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 187.

المطبقة بعد ما تم التقليل من أهمية وزارة المالية، أثبت بنك الجزائر بعد سيطرة دامت عشرية كاملة عدم فعاليته في تحقيق عدة أهداف مسطرة، فإن رئيس الجمهورية قام بإحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 10-90المؤرخ في 14 أفريل 1990 عن طريق إصدار الأمر 01-01، حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، فتسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه كل من:

- محافظ بنك الجزائر؛
- ثلاثة (03) نواب للمحافظ؛
- مجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد والقرض)؛
- مراقبان أما مجلس النقد والقرض فيتكون من:

❖ أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.

❖ ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

3-2. قانون النقد والقرض في 2003: الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي قام بتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض لتشمل تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وكذا تحديد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري للبنوك (والذي حدده القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004 ما بين 0% | و15%).

كما تجدر الإشارة إلى أثار الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينات إلى ما بعد منتصف التسعينات وذلك بدعم مؤسسات النقد الدولية على النظام المالي والمصرفي الجزائري والسياسة النقدية العامة.

3-3.التعديل الحالي لقانون النقد والقرض في 2010:

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن تم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 1004 المؤرخ في 26 أوث 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث تعززت هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار. (1)

المطلب الثاني: تحليل ادوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2020

إن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشر لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي بتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية، من أهم الأدوات التي نادت بها السياسة النقدية في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم

إن إعادة الخصم هي الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف بنك الجزائر لإعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية من جهة، ومن جهة أخرى كأحد أدوات السياسة النقدية في مراقبة السيولة المصرفية، وتميزت عملية إعادة الخصم في الجزائر بمعدل خصم ثابت ومنخفض، وذلك مقابل إعادة التمويل الجهاز المصرفي من طرف البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، إن عملية إعادة تمويل البنوك تتم في إطار سقف محدد كليا وفي إطار سقف محدد مسبقا لكل مؤسسة قرض، بحيث يتم تحديد هذا السقف كل ثالثة أشهر بالاعتماد على

(1): بقبق ليلى اسمهان، "**آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص293

نجاعة البنوك في استعمال السيولة ووضعها في متناول الأعوان الاقتصاديين وهذا وفقا للسياسة النقدية المسطرة من طرف السلطات النقدية. (1)

لقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدي بنك الجزائر، مع العلم أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية (المادتين 69 و72 من قانون النقد والقرض 10/90)، ونذكر هذه الشروط :

1- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج؛

2- إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على ألا تتعدى المدة القصوى 6 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا؛

3- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن تتجاوز المدة القصوى 6 أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات؛

4- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثالث أشهر على الأكثر، تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، ولقد استقر معدل إعادة الخصم عند 4 % منذ سنة 2014 لان الوضع في الجزائر بدأ يعرف نوعا من الاستقرار المالي والنقدي. (2)

وهذا ما يوضحه الجدول فيما يخص تطور معدل اعادة الخصم لدى بنك الجزائر التالي:

(1): بن عبيد فريد، "**تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المسيلة –الجزائر، العدد 14، ديسمبر 2013، ص-ص:90-91.

(2): محمد بلوافي، **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية واقتصادية، مركز الجامعي تسمسيلت –الجزائر، العدد 2 ،2012 ص 28.

الجدول رقم (3–1): تطور معدل اعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2000 الى غاية 2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة معدل إعادة الخصم %	%06	%06	%5,5	%4,5	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
نسبة معدل إعادة الخصم %	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%3,5	%3,5	%3,5	%3,5	/

المصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع: Bank Of Algeria -Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل إعادة الخصم عرف انخفاضا في 2000 بمعدل 6.00 % ليصل سنة 2004 إلى معدل 4.00 % حيث استقر معدل إعادة الخصم عند نسبة 4% من 2004 إلى غاية 2016، هذا ما يفسر توقف البنوك التجارية عن إعادة الخصم من طرف البنك المركزي، أي إحجام البنوك عن إعادة التمويل من طرف البنك المركزي بمعنى ظهور فائض في السيولة خلال هذه الفترة مما أدى إلى توسع الكتلة النقدية، يفسر سبب انتهاج الحكومة للسياسة التوسعية وما عرفته الأسعار العالمية من ارتفاعا باهظا بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول. وعرفت الفترة (2016–2020) انخفاض معدل بنصف نقطة مع ثباتها عند النسبة 3.5 %، اللجوء إلى التخفيض سببه التقلص الحاد في السيولة المصرفية خلال هذه الفترة، لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

هذا ما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3–1): تطور معدل اعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2000 الى غاية 2020

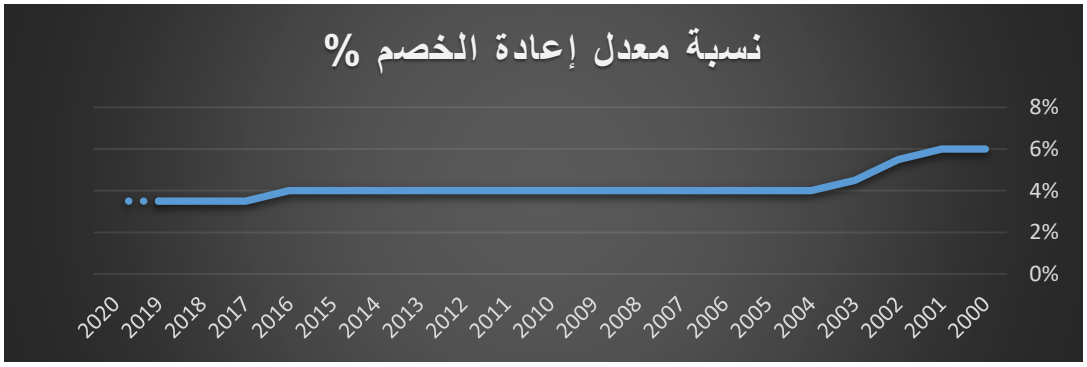

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1)

الفرع الثاني: الاحتياطات الاجبارية

لاحتياطات الإجبارية عبارة عن وسيلة خاصة لعمليات السياسة النقدية، تترجم بتدخلات بنك الجزائر عن طريق تشكيل ودائع مصرفية لدى بنك الجزائر وتكون على شكل الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للبنوك المفتوحة في سجلات بنك الجزائر نظرا لأهمية الأداة باعتبارها الضمان الأول للودائع وأداة فعالة في السياسة النقدية، كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم 04-02 المؤرخ في 12-03-2004، والتي حدد من خلاله ما يلي:

- إلزام البنوك التجارية بتكوين الاحتياطي الإلزامي والتي لا تكون في حالة إفلاس أو موجودة في حالة التسوية القضائية (الجزائر، المادة (02) من النظام 04/02 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الادنى للاحتياطي القانوني، 2004)؛
- لا تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني 15% ويمكن أن تساوي 0% (الجزائر، المادة (05) من النظام 04/02 المتعلق بشروط الحد الأدنى للاحتياطي القانوني، 2004)؛

تعد فترة تكوين الاحتياطي الإلزامي بشهر واحد وتبدأ من اليوم الخامس عشر التقويمي من كل شهر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر التالي (الجزائر، المادة (08) من نظام 04/02 المتعلق بقانون النقد والقرض، 2004)؛ [1]

الجدول الموالي يوضح تطور حجم الاحتياطي الإجباري مع المعدل المطبق عليه:

الجدول (3-2): تطور حجم الاحتياطات الإجبارية في الجزائر للفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل احتياطي الإجباري%	%5	%3	%4,25	6,25%	6,5%	%6,5	%6,5	%6,5	%8	%8	%9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
معدل احتياطي الإجباري%	%09	%11	%12	%12	%12	%8	%8	%8	%12	%10	/

المصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع: Bank Of Algeria -Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي القانوني عرف تزايد مستمر من الفترة 2001 بمعدل 3.00 % إلى سنة 2010 بمعدل 9.00% وهذا نتيجة فائض السيولة الزائدة التي عرفتها المنظومة البنكية وتدخل السلطات النقدية لامتصاص هذا الفائض من البنوك و إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري يعتبر تشديدا من جانب السلطة النقدية نظرا لأهمية وفعالية هذه الأداة، أين نجد ارتفاع نسبته 9% سنة 2011 ثم 12% سنة 2013 وبقيت هذه النسبة ثابتة لمدة 3 سنوات ذلك وفقا للتعليمة رقم 02-13 الصادر بتاريخ 23/04/2013 المعدلة والمتممة للقانون 02-04، وهذا ما يعكس رفع الاحتياطي القانوني لامتصاص حجم السيولة المصرفية خلال هذه الفترة التي وصلت إلى 1832.6 مليار دج. في سنة 2016 تم خفضه إلى نسبة 8% بموجب التعليمة 03-2016

(1): بقبق ليلى اسمهان، "**آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص293

وبقي ثابت لمدة 3 سنوات لأجل معالجة نقص السيولة المصرفية الناتجة عن تراجع أسعار البترول، وفي سنة 2019 تم رفعه ثم انخفاضه تماشيا مع فائض السيولة، لكن بالرغم من رفع نسبة هذا المعدل إلا أنه لا يمكن اعتباره كأداة تنظيمية نهائية للسيولة البنكية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (3-2): تطور حجم الاحتياطات الإجبارية في الجزائر للفترة (2000-2020)

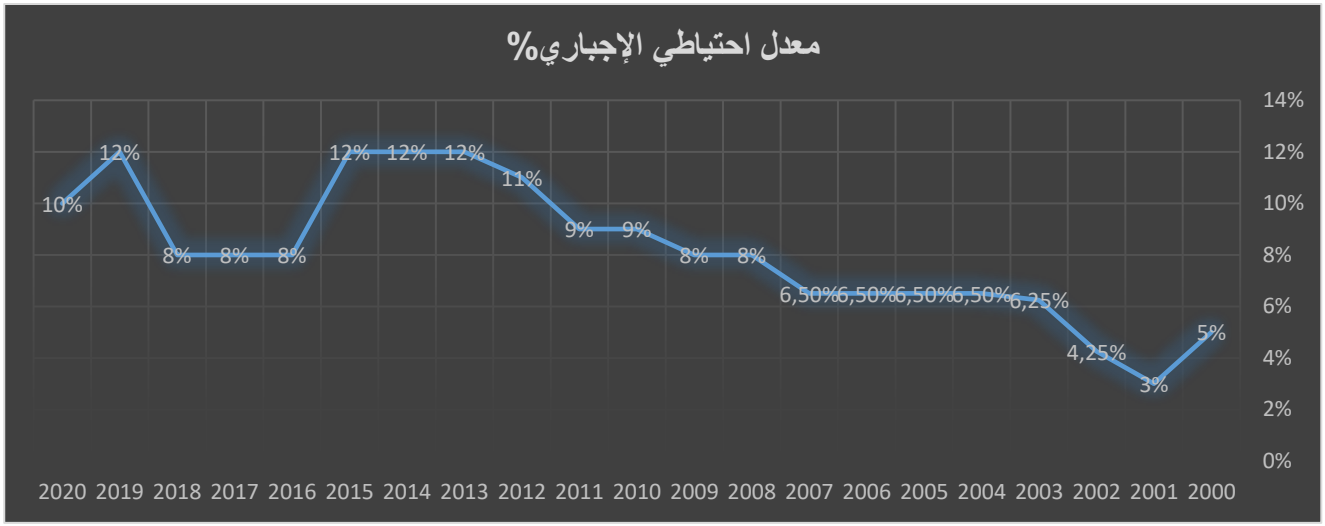

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2)

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 10/90 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن ال يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20 % من إجمالي الإرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، لكن بعد صدور الأمر 11 /03 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف 20%جعله مفتوحا حسب ما تقتضي ظروف وأهداف السياسة النقدية، طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 ، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية الامتصاص السيولة الفائضة، لكن بداء من سنة 2004 هناك مجهودات تبذل الاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون

بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 ،لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداء النقدية الهامة، وهو ما تجلى ذلك حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر ب 5.3 %لسندات تستحق لفترة ما بين 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهر، لكن تطبيق عمليات السوق المفتوحة لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر.

وابتداء من سنة 2017 تم وضع أدوات السوق لضخ السيولة المصرفية إلا أن وصلت قيمتها إلى 1380.6دج، وتفعيل السوق النقدية ما بين المصارف وإرساء معدلات الفائدة على مستوي هذه السوق وفق المعدل التوجيهي لبنك الجزائر، بالرغم من تفعيل هذه الأداة المستحدثة إلا أنه واصل في الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية مما أدى إلى اعتماد بنك الجزائر على التمويل الغير التقليدي مع مطلع 2017. [1]

المطلب الثالث: تطور اهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (2000–2020)

تسعى السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر داخليا وخارجيا، ولتبيان هذا قمنا بتحليل الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالإضافة إلى مؤشر معامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول هدف استقرار الأسعار (التضخم)

يعتبر الاستقرار النقدي الهدف النهائي للسياسة النقدية عن طريق استقرار الأسعار، إن ضمان فعالية استخدام الأدوات السياسة النقدية يسمح بالحد من آثار التضخم ويتم ذلك بمراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من التدفق النقدي بواسطة ضبط نسبة الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك، ونسبة إعادة الخصم والنسب المطبقة على

(1): بقبق ليلى اسمهان، "**مرجع سبق ذكره**،" 294.

المكشوفات ومعدل الاحتياطي الإجباري وغيرها، أي إتباع سياسة مشددة وفي إدارة الطلب وقد كانت لهذه السياسة الفضل في تراجع معدلات التضخم [1] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم %	0.30	4.20	1.40.	4.30	4.00	1.40	2.30	3.70	4.90	5.70	3.90
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
معدل التضخم %	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	2.44	3.5	/

المصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع:- Bank Of Algeria Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن معدل التضخم متذبذب حيث بدأ بانخفاض سنة 2000 بمعدل 0.30 % وهذا نتيجة نجاح السياسة النقدية في تحكمها في هذا الهدف، ثم ارتفع سنة 2001 بمعدل 4.20 %، وهذا يرجع إلى نمو الكتلة النقديةM2 وبقي مرتفعا من سنة 2005 بمعدل نتيجة فائض السيولة ويعود إلى الانخفاض 1.40% إلى سنة 2009 بمعدل سنة 2010 بمعدل 3.90%، وقدر معدل التضخم السنوي لسنة 2011 ب 4.52 %، ليرتفع إلى 8.89 % سنة 2012 ويعود هذا الارتفاع القياسي إلى أسعار المواد الغذائية الطازجة وخاصة لحم الأغنام وارتفاع دخل الأسر، وانخفض إلى 3.25 % سنة 2013 واستمر الانخفاض مرة أخرى ليبلغ 2.92% سنة 2014. وفي سنتي 2015، 2016 ارتفع مرة ليبلغ 4.78 %، 6.4 %، وسنة 2017 انخفض قدر ب 5.59 %. واصل تراجع معدل التضخم بمستوي 2 % خلال 2019 نزولا من 4.3 % خلال 2018، نتيجة تراجع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ومدفوعة أساسا بانخفاض أسعار اللحوم البيضاء والفواكه . وهذ موضح في الشكل التالي:

(1): فتيحة بن علية وصالح تومي، "**تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990-2017)**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيان العدد / 22 جامعة الج ا زئر3، 2020، ص56.

الشكل رقم (3-3): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020

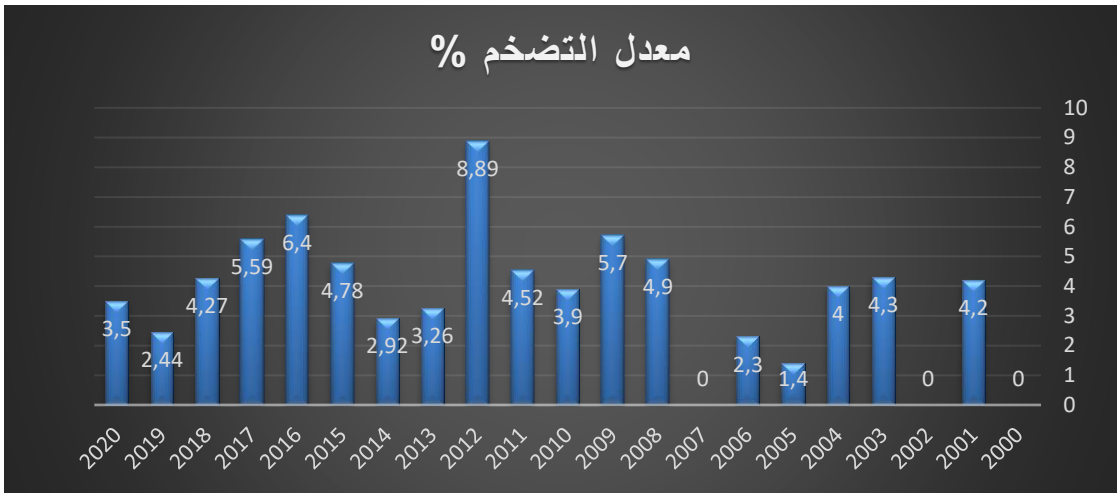

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3)

الفرع الثاني: هدف التشغيل (البطالة)

تعتبر البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على رغم اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها السياسية والاقتصادية، إذ أن تحسن مستوى التشغيل يمثل الهدف الموالي للسياسة النقدية بعد استقرار الأسعار وتحقيق النمو، ولقد شهدت سوق العمل الجزائرية تفاقما كميا ونوعيا لمشكلة البطالة، وازدادت حدتها مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، وعليه وضعت الجزائر مشروع لسياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية. (1)

ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (2000-2020).

الجدول رقم (3-4): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010

(1): لعزازي حسيبة، "**دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 187.

معدل البطالة %	29,8	27,3	25,3	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
معدل البطالة %	10	11	9,8	10,8	11,58	11,5	12,3	11,7	11,4	11,5	/

لمصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع:- Bank Of Algeria Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

ويمكن إرجاع سبب الانخفاض الكبير في معدلات البطالة إلى البرامج الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتداء من 2001 إلى غاية 2014 نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 2001 وذلك من خلال برنامج إنعاش الاستثمار الذي توجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب، بما في ذلك دعم الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم إضافة إلى ذلك إعلان الحكومة في 17 افريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي إلى غاية 2009 يهدف إلى دعم النمو يتضح و يبين الجدول أعلاه أن معدلات البطالة بين الجزائريين في الارتفاع ابتداء من سنة 2013حيث وصلت12.3 % سنة 2017 ماعدا سنتي 2011 و2013 التي شهدت انخفاض طفيف قدر9.97% و9.83 %، سبب هذا الارتفاع هو الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد تنعكس سلبا على النشاط الذي بدوره ستزيد وضع البطالة سوءا، وفي سنة 2019 بلغت نسبتها 11.4% مقابل 11.7% سنة 2018 سجلت تراجعا ب 0.3 نقطة و هذا ما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (3–4): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000–2020)

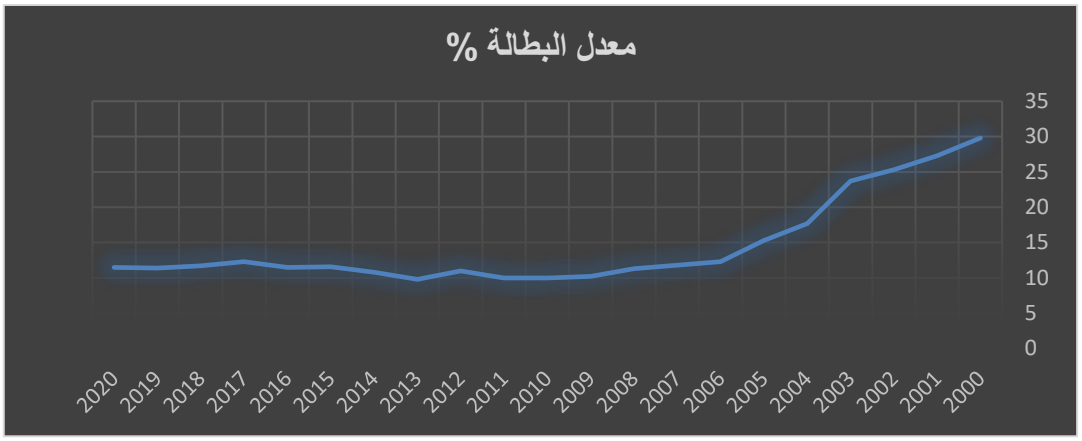

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4)

الفرع الثالث هدف النمو الاقتصادي

يعتبر الهدف من السياسة النقدية الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي ويعزز الاستقرار النقدي، ويرتبط هذا بزيادة طاقات الاستثمار الإنتاجية لتنشط وزيادة حجم الطلب الكلي، ويستدعي هذا الأخير إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الإنتاجية التي تؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن في الواقع الجزائري نرى عكس ذلك، برغم من ارتفاع حصة القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص إلا أن معدلات النمو وصلت إلى الحد الأدنى [1] ويبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو %	2,20	2,60	4,70	6,90	5,20	5,10	2	3	2,4	2,4	3,3
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
معدل النمو %	2,9	3,42	3,8	3,7	3,2	1,3	1,2	0,8	1,1	1,9	/

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

(1): لعزازي حسيبة، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 188.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو بدأ يرتفع من سنة 2000 بمعدل 2.20 %إلى أن يصل سنة 2003 المعدل 6.90% وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة سجلها معدل النمو وهذا نتيجة تحسن إنتاج كافة القطاعات ثم يعود إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2004 بمعدل 5.20 % إلى أن يصل سنة 2010 المعدل 3.30 % وهذا راجع إلى انخفاض مستوى النمو بالنسبة لقطاع المحروقات و في سنة 2011 بلغ حجم النمو الاقتصادي الفعلي للجزائر ب2.9 %، حيث ارتفع إلى 3.4 % سنة 2012 ثم عاود الانخفاض قدر 2.9% ، كما سجلت الفترة (2014- 2016) نموا منتظما قدر ب3.8% ،3.7 %، 3.2 % و تعتبر أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة مشيرا إلى أن نمو قطاع المحروقات قدر بنسبة 5.6% سنة 2015 بينما سنة 2014 نمو سلبيا قدر ب 0.6 % ، وتعد عوامل النمو في الفترة 2016 هي نفسها المسجلة خلال سنة 2015 هذا بفضل قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري بإضافة الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو. سجلت سنة 2018 معدل النمو 1.2 % مقابل 1.3 % في 2017 بعدما كان قانون السنة المالية نسبة النمو لسنة 2018 ب 4%، وفي سنة 2018 انخفض إلى الحد الأدنى إلى أن وصل 0.8 % سببه انخفاض احتياطات النقد الأجنبي وتراجع النمو لقطاع المحروقات و هذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل **رقم (3-5)**: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

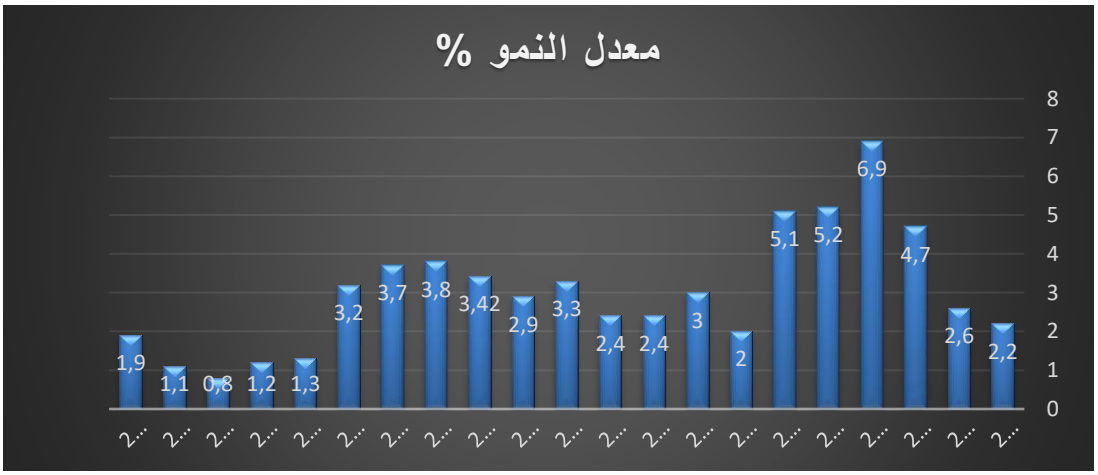

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5)

الفرع الرابع: التوازن الخارجي

إن توازن ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف أيضا ضمن أهداف السياسة النقدية في الجزائر، الذي شهد في السنوات الأخيرة عجز مستمر للرصيد الكلي لميزان المدفوعات وانخفاض كبير في احتياطات الصرف، هذا ما يشير إليه الجدول الموالي:

الجدول (3-6): تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر للفترة (2011-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.95	17.73	29.55	36.99	3.86	15.32
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
رصيد ميزان المدفوعات	20.14	12.05	0.13	-5.88	-27.45	-26.83	-21.76	-15.82	-19.17	-20.17	/

لمصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع:- Bank Of Algeria - Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

نلاحظ من الجدول أعلاه في سنة 2000 تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات حيث قدر ب 7,57 مليار دولار أمريكي وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول الذي أنجر عنه ارتفاع الصادرات البترولية.

وعلى الرغم من أن سنة 2008 شهدت تراجعا لأسعار المحروقات، فإن ميزان المدفوعات سجل فائض قياسي قدر بحوالي 37 مليار دولار أمريكي، وهو أهم فائض سجل منذ الاستقلال، ولكن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009، على إثر انخفاض سعر البترول بنسبة 37,73 % مقارنة بسنة 2008 وبالتالي تراجع عائدات الطاقة، أما وضعية ميزان المدفوعات لسنتي 2010 و 2011 تترجم نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا (2)، ليعود رصيد ميزان المدفوعات للتراجع مرة أخرى بسنة 2012 برصيد 12,057

مليار دولار أمريكي ليحقق رصيد سالب خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 ويمكن إرجاع ذلك بالدرجة الأولى إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول.

عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا خلال السنوات 2011، 2012، 2013 الذي قدر ب 20.14 مليار دولار، 12.06 مليار دولار، 0.13 مليار دولار على التوالي، وهذا نتيجة تحسن في أسعار النفط التي بلغت أقصى الحد خلال هذه الفترة. بعد سنة 2014 سجل رصيدا سلبا، بمعني ميزان المدفوعات شهد عجزا لمدة 6 سنوات إلى أن وصل إلى 19.17 مليار دولار سنة 2019، وكان سبب هذا العجز للتدهور الحاد في سوق النفط الذي بدأ من النصف الثاني لسنة 2014. [1]

المبحث الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية وتطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

إن إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات المذكورة سابقا، سمح بامتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة في السوق النقدية وهو ما انعكس على ظهور ملامح الاستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه العشرية، يمكن أن نقرأ هذا الاستقرار من خلا ل الأرقام م والمؤشرات المبينة لتطور الحالة النقدية في الجزائر طيلة هذه العشرية.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومكونتها خلال الفترة 2000 -2020

(1): فطيمة حمزة، حليمة عطية، **"ممارسات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (2002-2014)"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجار الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص: 15.

عرفت الكتلة النقدية تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة نتيجة للسياسة المالية لتوسعية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار البرامج التنموية المسطرة، كما يمكن تلخيص تطور مقابلات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-7): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2011-2019)

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	عرض النقود M1	اشباه النقود	الكتلة النقدية M2
2000	484.52	563.65	1048.18	974.35	2022.53
2001	577.15	661.36	1238.51	1235.0	2473.51
2002	664.68	751.65	1416.33	1485.19	2901.52
2003	781.33	856.1	1637.43	1724.04	3361.47
2004	874.34	1291.3	2165.64	1574.4	3750.04
2005	921.0	1516.5	2437.5	1736.2	4173.7
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1766.1	4943.9
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6
2008	1540.0	3425.0	4965.0	1991.0	6956.0
2009	1829.3	3114.8	4949.8	2228.9	7178.7
2010	2098.6	3539.9	5638.5	2524.28	8162.78
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1
2013	3204	5045.2	8249.8	3691.7	11941.5
2014	3658.9	5918	9603	4083.7	13686.7
2015	4108	5136.3	9262.2	4443.4	13704.5

2016	4497.2	4909.8	9407	4409.3	13816.3
2017	4716.9	5549.2	10266.1	4708.3	14974.6
2018	4926.8	6477.3	11404.1	5232.6	16636.7
2019	5437.6	5530.6	10979.2	5531.4	10979.2
2020	6 138,3	5763,5	/	5 757,8	7 659,6

لمصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع:- Bank Of Algeria

Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول نلاحظ أن الكتلة النقدية M2 عرفت نمو مرتفع بداية من سنة 2000 حيث بلغت قيمتها 2022.53 مليار دج إلى غاية سنة 2010 لتصل قيمتها إلى 8162.78 مليار دج، وسجلت نسبة نمو الكتلة النقدية M2 سنة 2001 قدرت ب 22.29% وهذا يعود إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية وانطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرتها السلطات النقدية.

بالنسبة للودائع تحت الطلب هي الأخرى عرفت ارتفاعا من سنة 2000 بلغت قيمتها 563.65 مليار دج إلى غاية سنة 2010 بلغت قيمتها 3539.9 مليار دج، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز البنكي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى حيث قدر معدل نمو الكتلة النقدية ب 15.44% سنة 2010 و 19.91 % سنة 2011، وقد ترافق هذا الارتفاع مع استرجاع الموجودات الصافية الخارجية دورها في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد. أما في خلال الفترة 2012 تراجع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بمبلغ 10.94 % ليواصل انخفاضه سنة 2013 حيث بلغ معدل نموها 8.41 % إن التراجع راجع أساسا إلى التأثر بالأزمة الأوربية، والى الانخفاض في ودائع قطاع المحروقات، وأيضا الانخفاض الكبير في معدلات نمو الموجودات الصافية الخارجية، حيث بلغ معدل نموها 7.3 % سنة 2012 وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2013 وذلك ببلوغه معدلا جد

ضعيف قدر ب 1.9% إن هذا التراجع الكبير في وتيرة النمو النقدي ساهم في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، خاصة أن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكلية المجمع النقدي M2.

اما في الفترة 2015-2020: عرف معدل نمو الكتلة النقدية نموا شبه معدوم حيث بلغ 0.13% و 0.81 % سنتي 2015 و2016 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول بداية من السداسي الثاني. لسنة 2014، وما ترتب عنه من تراجع كبير في صافي الأرصدة الخارجية، والى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب ولأجل قطاع المحروقات 1.41%، وعلى عكس السنوات المقبلة حيث ارتفعت الكتلة النقدية بمعدل8.4% في سنة 2017 , 5% هذا الارتفاع المكونات الأساسية للكتلة النقدية وهي: 1 – الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف 7,5 %، ومراكز الصكوك البريدية 6.9%؛ – الودائع لأجل بمعدل5.5 %؛ التداول النقدي5,5 %. وهذا نتيجة ارتفاع حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية M2 قليلا، منتقلة من 32.2 % في سبتمبر 2016، مقابل 32.9 % في سبتمبر 2017، وأصبحت الودائع تحت الطلب تمثل 46,1% الودائع، وتمثل 53،9 %، وظل الارتفاع مستمر تدريجيا حتى نهاية سنة 2020.

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2020

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، هذه المقابلات تتمثل في:

أولا: صافي الأصول الخارجية:

تمثل كل من الذهب والعملة الصعبة واحتياطات الصرف، ويمكن اعتبار الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي .ثانيا

ثانيا: القروض إلي الدولة (المقدمة إلى الخزينة):

الخزينة العمومية هي التي تسير مال الدولة بتحصيل إيراداتها و تمويل نفقاتها، حيث تعتبر القروض المقدمة إلى الخزينة أحد مقابلات الكتلة النقدية وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد، وإن ارتفاعها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما يؤدي انخفاضها إلى تقلص في كمية النقود. ونجد فيها ما يلي:

- السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك: هي عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل البنك لفائدة الخزينة العمومية، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية، وتمثل هذه السندات نسبة من كمية العملة التي يحدثها البنك.
- تسبيقات البنك المركزي: تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لطلب النقود وذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية.
- ذمم على الأفراد والمنشآت على الخزينة: تتمثل في الودائع التي يكونها الأفراد والمنشآت لدي شبكة الخزينة العمومية، وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها (حسابات تحت الطلب ولأجل وسندات)

ثالثا: القروض إلى الاقتصاد:

- وهي المستحقات الممنوحة للمؤسسات و التسبيقات المقدمة للعائلات وهذه القروض تعتبر إحدى المقابلات للنقود لكون منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة إلى ارتفاع مستواها الذي يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة، والعكس بالنسبة إلى انخفاضها.

يمكن أن نلخص تطور مقابلات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–8):يمثل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال2019– 2010

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2000	776	667.5	993.73
2001	1310.6	569.7	1078.4
2002	1755.7	578.6	1266.8
2003	2325.9	423.4	1380.2
2004	3109.1	-20.6	1535.10
2005	4151.5	-933.2	1779.8
2006	5515.0	1304.1	1905.4
2007	7415.5	-2193.1	2205.2
2008	10246.9	-3627.3	2615.5
2009	10886.0	-3488.9	3086.5
2010	11997.0	-3510.9	3268.1
2011	13922	-3406	3726
2012	14940	-3334	4287
2013	15225	-3235	5156
2014	15734	-1992	6504
2015	15375.4	567.5	7277
2016	12596	2682	7910
2017	11227.4	4691	8880
2018	9485.6	6325	9976
2019	7598.7	7023	10857

2020	6 518,2	9 353,5	11 182,3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021

من خلال الجدول أعلاه قمنا بتقسيم تطور مقابلات الكتلة النقدية على فترات و هي:

الفترة 2000–2010

أن صافي الأصول الخارجية سجلت نموا مرتفعا ابتداء من سنة 2000 حيث بلغت 776 مليار دج إلى غاية سنة 2010 ب 11997.0 مليار دج وهذا يعود إلى ارتفاع سعر النفط لهذا زاد العائد المترتب عنه.

بالنسبة لقروض الدولة نلاحظ أنها شهدت انخفاضا في نموها من سنة 2000 بـ 667.5 مليار دج لتصل سنة 2003 إلى 423.4 وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة، وسجلت ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2010 نمو سلبيا وهذا بسبب تسديد الدولة لديونها للبنك المركزي.

وبالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد نلاحظ أنها شهدت نمو مرتفعا ابتداء من سنة 2000 ب 993.73 مليار دج إلى غاية سنة 2010 حيث بلغت3268.1 مليار دج وهذا نتيجة تمويل البرامج التنموية في هذه الفترة.

من خلال ما سبق نستخلص أن السياسة النقدية تميزت بغياب سياسة السوق المفتوحة وهذا راجع لضعف السوق مابين البنوك وان بنك الجزائر قام بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة أدوات استرجاع السيولة وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة والاحتياطي الإجباري وهذا ما سمح بامتصاص السيولة في السوق النقدي بشكل فعلي والتحكم في التضخم

الفترة 2011–2020

يتضح من خلال الجدول الارتفاع الكبير للموجودات الخارجية خلال الفترة 2010–2015 ، حيث ارتفع حجمها من 11996 مليار دج سنة 2010 إلى 15734.5 مليار كأكبر حجم لها سنة 2015، بمعدل نمو فاق

110%، في حين وبسبب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، كان التغير في السيولة المصرفية سالبا بما يعادل 26.03 مليار دولار بالدينار، ويعود هذا الارتفاع إلى تراكم الاحتياطيات الأجنبية والتي وصلت إلى حدود 200 مليار دولار، قبل أن تسجل تراجع خلال سنة 2016، حيث انخفضت من بداية سنة 2015 إلى 15375.4 مليار ثم إلى 7598,7 مليار دج في سنة 2019 على التوالي، بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط ووصولها إلى عتبة 40 دولار للبرميل، و بلغ حجم الموجودات الخارجية سنة 2015 حيث بلغ 112,19 مليار دج متجاوزا بذلك حجم الكتلة النقدي واستمر هذا الوضع إلى غاية 2019 حيث تراوحت نسبة تغطية الموجودات الخارجية للكتلة النقدية 158% وهي سابقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

أصبحت السياسة النقدية في الجزائر منذ قانون النقد والقرض 90-10 متغير أساسي في الاقتصاد، بعدما كانت مهمشة ومجمدة خلال جميع أطوار المرحلة الاشتراكية، وقد تجسدت السياسة النقدية بشكل فعلي منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة (1994-1998)، كونها تمثل أداة هامة بيد السلطات لتحقيق استقرار الأسعار، حيث تعتبر محاربة التضخم الهدف النهائي والأساسي لها في الجزائر حيث يعتبر التضخم كهدف أولي للسياسة النقدية التي تسعى به إلى تحقيق هذا الاستقرار في الجزائر، ولتحليل وتقيم السياسة النقدية بمدى تأثيرها على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كتتالي:

الفرع الأول: الفترة بين 2000-2005

خلال هذه الفترة نستعين بالجدول والشكل البياني التالي:

الجدول رقم (3-9): معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2006

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم %	%0,30	%4,20	%1,40	%4,30	%4,00	%1,40

لمصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع: Bank Of Algeria -Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر (2000-2005) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2006

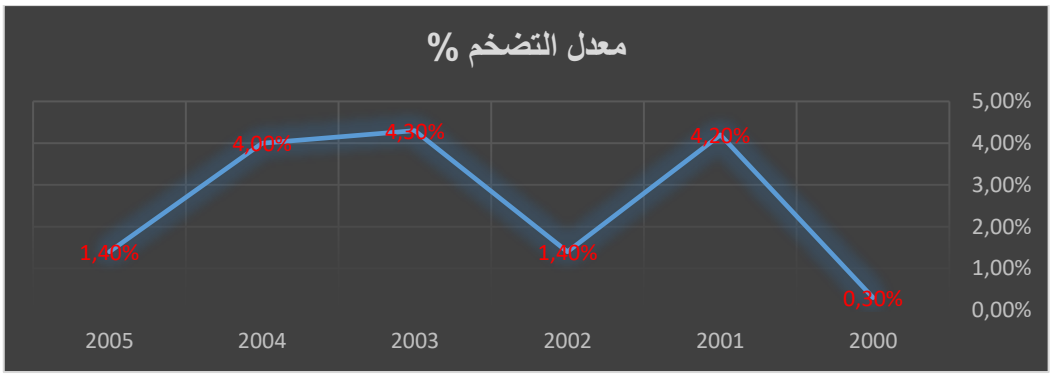

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6)

من خلال الشكل السابق، يتضح تباين وتذبذب معدلات التضخم من سنة لأخرى تبعا للظروف الاقتصادية السائدة، فبعد أن سجلت أواخر سنة 2000 انخفاض قياسي وصل إلى 0.33% بسبب إتباع سياسة نقدية تقشفية في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي، **أما سنة** 2001 فقد سجل معدل التضخم ارتفاع ملحوظ، ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي (M2) بنسبة 22,30 % جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادية، لينخفض معدل التضخم إلى 1,44 % نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) إلى 17,30% سنة 2002، بينما شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم حيث بلغ 2,58 % ويمكن إرجاع جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36,29 % مقابل معدل 25,13% سنة 2002، واستمر الارتفاع

سنة 2004 حيث بلغ 3,56 %، ليعاود الانخفاض سنة 2005 إلى1,64% بسبب انخفاض معدل نمو السيولة المصرفية.

الفرع الثاني: الفترة بين 2006-2010

خلال هذه الفترة نستعين بالجدول والشكل البياني التالي:

الجدول رقم(3-10): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم %	%2,30	%3,70	%4,90	%5,70	%3,90

لمصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع: Bank Of Algeria -Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر (2006-2010) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): معدلات التضخم خلال الفترة 2006-2010

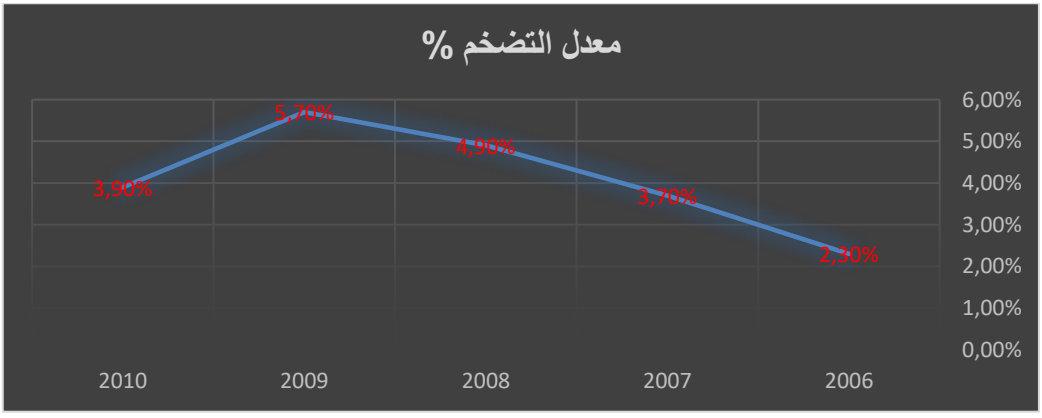

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7)

من خلال الشكل السابق يتضح في سنة 2006 ارتفاع معدل التضخم مجددا إلى 2.53% ليستمر في الارتفاع إلى غاية 2009 حيث يسجل أقصى قيمة وهي5,7%، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية والغذائية المستوردة، إضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية وارتفاع فائض السيولة النقدية الناتج عن ارتفاع السيولة في السوق النقدية، انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وعلى عكس السنوات السابقة فإن معدل التضخم في سنة 2010 تولد بفعل ارتفاع أسعار الخدمات

ويعو د هذا الارتفاع إلى تطبيق السياسة توسعية لتنشيط الاقتصاد وذلك من خلال زيادة الكتلة النقدية الناتجة عن التوسع في الإنفاق العمومي والزيادة في الأجور وبالتالي فاق المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر بسبب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي وارتفا ع سعر اليورو مقابل الدولار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، حيث كانت الفترة الأخيرة 2006- 2010 غير مجدية وفعالة.

الفرع الثالث: الفترة بين 2011-2020

خلال هذه الفترة نستعين بالجدول والشكل البياني التالي:

الجدول رقم (3-11): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم %	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,40	5,59	4,27	2,44	3,5

لمصدر: المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على –بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثالثة –رقم 56 –ديسمبر 2021 عن الموقع: Bank Of Algeria -Basque d'Algérie (bank-of-algeria.dz)

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر (2011-2020) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): معدلات التضخم خلال الفترة 2011-2020

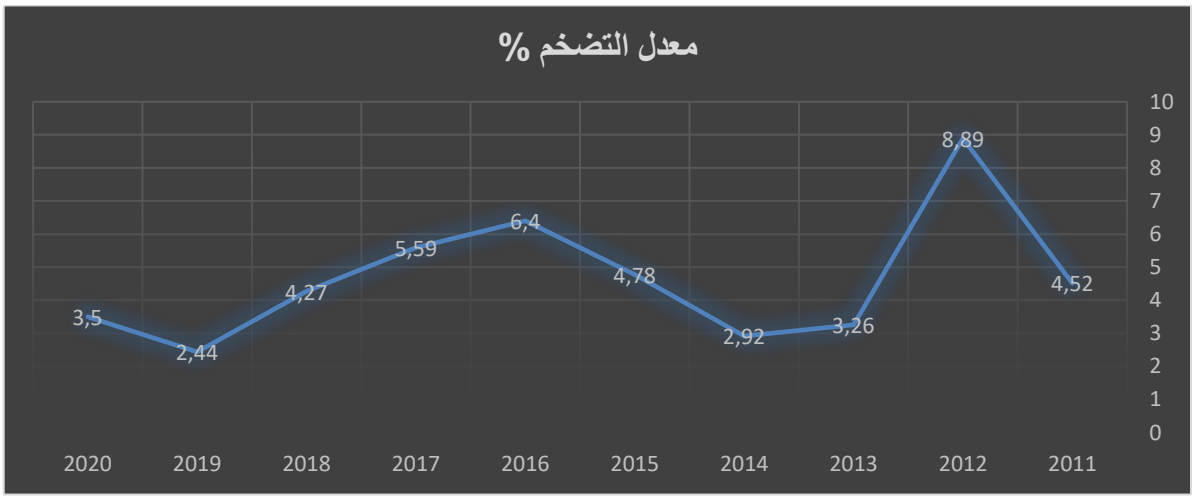

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-8)

ارتفاع معدل التضخم مجددا خلال سنتي 2011 و 2012، ليبلغ رقما قياسيا سنة 2012 ب 8,89% نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب، رفع أجور العمال ورواتب العاملين في كل القطاعات وزيادة الأجر الوطني المضمون من 15000 دج إلى 18000 دج، خلل في تنظيم السوق نتيجة لارتفاع هامش ربح الوسطاء وارتفاع الأسعار الداخلية التي لا تعكس التراجع في الأسعار الخاصة بالمنتجات الأساسية المستوردة بل تتطور في الاتجاه المعاكس، أما سنة 2013 فقد شهدت تراجع في معدل التضخم إلى 3,26% نتيجة تراجع الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية ولمجموعة من السياسات المتخذة منها تخفيض قيمة العملة ب 10%، امتصاص فائض السيولة من قبل البنك المركزي خاصة مع استحداثه لتقنية امتصاص السيولة لأجل 6 أشهر، التخفيف من الجباية المباشرة التي تؤثر على الاستيراد، وتميزت سنة 2014 باستمرار مسار تخفيض التضخم حيث بلغ معدل التضخم 2,92%(1).

بعد سنتين متتاليتين لتراجع قوي للتضخم 2014 – 2013 ، نلاحظ انه تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار في سنة 2015 ، بواقع4.78 % وهذا راجع إلى نقص في التوسع النقدي، وتتواصل الارتفاع بلغ

6.4 % في سنة 2016 نتيجة التضخم الداخلي الناجم عن انحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات، وكذلك الزيادة في أسعار مواد الطاقة بموجب قانون المالية لسنة 2016، وما يمكن التعقيب عنه بالسياسة الانكماشية، أما فيما يخص معدل التضخم سنة 2017 فهو التراجع المسجل ب 0,6 نقطة والذي انخفض الى 5.6%، وكان هذا التراجع ناتج عن انخفاض أسعار مجموعة من النشاطات وضل الانخفاض مستمرا الى غاية وصوله 1.95% في سنة 2019، ويمكن القول أن بنك الجزائر اتبع سياسة توسعية واستطاع إلى حد ما في التحكم في معدلات التضخم رغم الارتفاع المتزايد للسيولة المصرفية، في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدوديته وعدم مرونته و في سنة 2020 عاود الارتفاع و ذلك راجع الى الأوضاع الاقتصادية اثر جائحة كورونا

يرجع في رأينا أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر في الفترة الأخيرة فيما يلي التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، و كذا زيادة الأجور والرواتب وهذا له أثرين :الأثر الأول على زيادة الطلب الاستهلاكي والأثر الثاني على زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة جدا، والتي وجه جزء كبير منها إلى الإنفاق الاستهلاكي بدل الإنفاق الاستثماري الة جانب جائحة كورونا ، وهذا ما يستدعي من الدولة إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية لأجل التحكم في معدلات التضخم، حتى تكون ملائمة لإحداث نمو اقتصادي حقيقي مرتفع.

مما سبق أتضح لنا أن لظاهرة التضخم في الجزائر لا يرجع لأسباب نقدية فقط وإنما تنوع ما بين أسباب الهيكلية ومؤسساتية، فلقد شهدت الج ا زئر سنة 2001 أدنى مستوى لمعدل التضخم وهذا بسب ب تطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، لكن خلال الفترة 2001 2004 –عاودت الضغوط التضخمية الظهور من جديد، حيث شهدت سنة 2012 أعلى مستوى لمعدل لتضخم خلال هذه الفترة حي ث وصل إلى حدود 9% ، ويفسر هذا الارتفاع في معدلات التضخم بالزيادة

الكبيرة في صافي الأصول الخارجية الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، إضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية الناشئة عن التضخم المستورد أمام هذه التغيرات الجديدة كان لزاما على البنك المركزي تنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار، في هذا الإطار تم إدخال عدة تعديلات على القانون 10 / 90المتعلق بالنقد والقرض كان أخيرها الأمر الرئاسي رقم 04 – 10 المؤرخ في 26 أوت 2010 ، وقد أعطى هذا القانون أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتبار ه هدفا أوليا للسياسة النقدية، حي ث نصت المادة35 على أن المهمة الرئيسية للبنك المركزي تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا أوليا للسياسة النقدية، ويأتي هدف الحفاظ على نمو سريع للاقتصاد والسهر على الاستقرار النقدي والمالي في المرتبة الثانية من حي ث الأهمية . بالرغم من التوجه النوعي والإيجابي الملاحظ على أهداف السياسة النقدية في الأمر الرئاسي 04 – 10إلا أنه وفي ظل توجه البنك المركزي نحو است قرار الأسعار كهدف وحيدا للسياسة النقدية، لقد تم خلال الفترة 2014 – 2001 التركيز على استخدام أدوا ت السياسة النقدية غير المباشرة مثل أداة معدل إعادة الخصم، الاحتياطي النقدي الإلزامي والسوق المفتوحة، كما تم استحدا ث أدوات جديدة لامتصا ص فائض السيولة بداية من سنة 2002 الى وقتنا الحالي.

خلاصة:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر قد تطورت بعد صدور قانون 10/90 فأصبح البنك المركزي يقوم بتطبيق خليط متجانس من الأدوات أهمها :معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، آلية استرجاع السيولة وغيرها ... إلخ وبفضل قانون91 /10أصبح للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق الهدف، الذي كانت دائما تسعى إليه وهو امتصاص السيولة الزائدة، وقد كان لأدوات السياس النقدية دور مهم جدا في تحقيق

هذا الهدف وأهداف أخرى، وتبقى السياسة النقدية هي السياسة الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى كالتشغيل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي

خاتمة

تعتبر السياسة النقدية التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، يمكن إجمال أهدافها في تحقيق استقرار الأسعار، التوظيف الكامل، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي، يتم تحقيق هذه الأهداف باستخدام أدواتها المتمثلة في سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وتأطير الائتمان و تعتبر المحافظة على تحقيق مستوى معين من التضخم أهم أهداف السياسة النقدية الذي يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للعملة ومن بين أنواعه الظاهر، المكبوت، الخفي، الجامح، الزاحف، المحلي والمستورد ومن أبرز أسبابه الحروب، التوظيف المفرط، انتقال التضخم من بلد لأخر بالإضافة إلى إسراف الدولة في استهلاك الحاجيات غير الضرورية

وتطرقنا في هذه الدراسة على كل من السياسة النقدية وذلك بإبراز المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوعها، إذ تم معالجة موضوع السياسة النقدية بداية بمفهومها ثم تطورها والتعرف على أهدافها وصولا إلى إبراز أدواتها، ثم الإلمام الدور الاقتصادي للسياسة النقدية.

وعن الحديث على سياسة استهداف التضخم كان لابد من التطرق أولا إلى الجوانب المتعلقة بالتضخم كونه ظاهرة اقتصادية والمستهدفة في هذه السياسة ثم ننتقل إلى إبراز المعالم الأساسية لسياسة استهداف التضخم وأخيرا الى إجراءات السياسة النقدية لمعالجة التضخم.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي قمنا بإسقاط الدراسة على تحليل دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال دراسة إحصائية تحليلية لكل من السياسة النقدية وظاهرة التضخم وسياسة استهدافها ومن خلال تحليلنا لهذه الد راسة توصلنا إلى العديد من النتائج منها يمكننا من اختبار صحة الفرضيات والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع

أولا: نتائج الدراسة:

وبناءا على ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- نتائج الجانب النظري

- ان السياسة النقدية بمثابة انعكاس للفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تطورها عبر المدارس الاقتصادية حيث يرى الفكر الكلاسيكي أن مهمتها تقتصر في السيطرة على الكمية المعروضة من النقود، ثم إن انتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوقي النفوذ والسلع من خلال الفكر الكينزي.
- السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تستخدمها الدولة من قبل السلطة النقدية لإدارة المعروض النقدي من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في الاستقرار النقدي.
- السياسة النقدية تحاول التأثير على محمل النشاط الاقتصادي وذلك باستعمال أدواتها المباشر (تأطير الائتمان، النسبة الدنيا للسيولة، الإقناع الأدبي ... إلخ)، وغير المباشرة (معدل الخصم، سياسة سوق المفتوح، معدل الاحتياطي القانوني)، والأدوات المكملة (الودائع المشروطة مسبقا من أجل الإشراء، الرقابة على شروط البيع).
- يكمن دور السياسة النقدية في تأثيرها على متغيرات اقتصادية هامة والمتمثلة في التوازن الاقتصادي الذي بدورها يتجسد في السياسة الانكماشية والسياسة التوسعية إلى تأثيرها على جذب الادخار وتشجيع الاستثمار نتيجة العلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار فإن السياسة النقدية تسعى جاهدة لتوفير المدخرات اللازمة لتنشيط الاستثمار ويكمل تأثيرها على البطالة، حيث يؤدي إلى الارتفاع في الأسعار إلى توجيه رأس المال والأيدي العاملة إلى الأنشطة غير الإنتاجية وخاصة في مجالات المضاربة

- من خلال النظريات النقدية المفسرة لظاهرة التضخم، فحسب نظرية كمية النقود ترى بان التضخم هو ظاهرة تحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكب من معدل نمو الناتج القوي الحقيقي، أما النظرية الكينزية ترى أن أسباب ارتفاع الأسعار يعود إلى فائض في الطلب لكلي دون أن يقابله زيادة في العرض، أما نظرية التضخم الناشئة عن دفع النفقة ترى بأن إرجاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع بالأسعار إلى الأعلى وأخيرا نظرية فريد مان التي قالت أن الظاهرة هي ظاهرة نقدية ومصدرها الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.
- واستنتجنا في هذه الدراسة أن علاج التضخم يتم بواسطة السياسة النقدية من خلال أدواتها سواء الكمية أو الكيفية بهدف التحكم في المعروض النقدي

2- نتائج الجانب التطبيقي

من خلال الدراسة التطبيقية حول الاقتصاد الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولي والتي تنص على السبب الرئيسي في نشوء فجوات تضخمية في الجزائر إلى أسباب نقدية ناتجة عن زيادة عرض النقود.

توصلنا إلى **صحة** هذه الفرضية، حيث أن التضخم في الجزائر ناتجا عن زيادة العرض النقدي وذلك الافراط في الاصدار النقدي الذي يعتبر من اهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية

الفرضية الثانية والتي تنص على لجات السلطات النقدية الجزائرية إلى الأدوات غير مباشرة للتحكم في المعروض النقدي.

توصلنا إلى **صحة** هذه الفرضية حيث سجلت الأدوات غير مباشرة للسلطة النقدية عدة تطورات خاصة أداة معدل الاحتياطي الاجباري وأداة استرجاع السيولة، وهذا ما سمح بامتصاص فائض السيولة والمساهمة في كبح ارتفاع معدل التضخم.

الفرضية الثالثة والتي تنص على نجحت السلطات النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات باستهداف والتحكم في معدلات لتضخم

توصلنا الي صحة الفرضية حيث أن تحكم الجزائر في معدلات التضخم وتمكنها من حقيق معدلات منخفضة وذلك من خلال الإصلاحات النقدية المتمثلة في برنامج التثبيت الاقتصادي (1994 -1995) وبرنامج التعديل الهيكلي من 1995 إلى 1998 واللذان يهدفان إلى تحقيق الاستقرار النقدي

ثانيا : الاقتراحات:

من خلال معالجة الموضوع، ليتم تفعيل دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم بشكل أفضل نقترح ما يلي:

- اعطاء هدف استقرار الأسعار الأهمية البالغة وجعله الهدف الوحيد للسياسة النقدية، ذلك أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون في الوقت الحالي.
- اعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية في ممارسة مهامها ومساءلتها عن أهدافها المسطرة.
- ضرورة تفعيل السياسة النقدية التي يسيطر بنك الجزائر من خلالها ترسيخ مبدأ استقلالية السلطة النقدية في استقلالية القرارات واعتماد الرقابة غير المباشرة والعمل على تطبيق سياسة السوق المفتوحة وذلك بتطوير السياسة النقدية

- ضرورة تحسين وهيكلة البيئة التشريعية بما يتوافق تطلعات واهداف السياسة النقدية الأولية والنهائية
- العمل على خلق واستحداث موارد تمويل جديدة بدل خلق آليات اق ا رض جديدة (التمويل غير
- التقليدي) .

ثالثا: افاق الدراسة:

أما عن افاق الدراسة فأننا نقترح مجموعة من المواضيع المكملة لموضوعنا وهي كالتالي:

- دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم في الجزائر.
- دور السياسات الاقتصادية في معالجة التضخم في ظل الازمات العالمية
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من التضخم
- دراسة مقارنة بين السياسات النقدية في الدول النامية و الدول المتقدمة في الحد من ظاهرة التضخم

قائمة المراجع

❖ الكتب

1. أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، ط1، مؤسسة زهران للطباعة، عمان، الأردن، 1993.
2. أحمد عبد الغفور ابراهيم، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، (مصر، دار الاسكندرية للنشر، 2002) .
3. إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد موسى: مفاهيم أساسيه في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2002.
4. إياد عبد الفتاح المنور، المفاهيم العامة والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان ،2015.
5. جمال خريس وأيمن أبو خضير: النقود والنوك، ط1، المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002.
6. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية، (السعودية، دار جدة للنشر، 2006).
7. خالد واصف الوزيني وأحمد رفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
8. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط 1، الجزائر، دار بهاء للنشر والتوزيع، 2008.
9. الروبي نبيل: التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، دراسة تطبيقية للاقتصاد القومي، مؤسسة الثقافة للجامعة، الإسكندرية، 1973.
10. صبحي ثادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
11. صبحي قادوس قريمة، ومحمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ،1983.
12. ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، (دار الفكر بالجزائر، 1993).
13. ضياء مجيد: اقتصاديات رأس المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
14. عباس كاظم الداعي، التركيب البنيوي للسياسات النقدية والمالية، (ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع 2010).
15. عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان مطبوعات جامعية، الجزائر.
16. عبد المجيد قري، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، 2004.

17. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، (مصر، الدار الجامعية الإسكندرية،2007)

18. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي، (ط1 ,مصر، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية ,2010)

19. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العبي: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

20. علوان زياد: النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب،1982.

21. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية2000.

22. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1990.

23. محمد دويدار، أسامة محمد الفولي: مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.

24. محمد عزت عزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

25. مفتاح صالح: النقود والسياسة النقدية، المفهوم – الأهداف- الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

26. ناضم محمد شورى الشمري، النقود والمصارف، ط1، العراق: مدرسة الكتب للنشر والطباعة جامعة الموصل، 1995.

27. وحيد مهري عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، (الأردن، دار الجامعية، 2010).

❖ المذكرات والأطروحات:

.حسين كشيتي، "إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر (2000-2009)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

1. برباص الطاهر،" أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد لدراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008 – 2009

2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
3. بقبق ليلى اسمهان، "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
4. بقبق ليلى اسمهان، "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
5. شملول حسينة: أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
6. صابري ماجدة واخرون، "السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي – تجربة الجزائر –" مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومؤسسات مالية، قالمة، 2009-2010.
7. كريمة بورشة، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة 1990-2016، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2018-2019.
8. لعزازي حسيبة، "دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
9. لعزازي حسيبة،" دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
10. موسى بوشنب، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، (حالة الجزائر، 1990، آفاق 2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (جامعة محمد بوضياف، بومرداس، 2009-2010).

المجلات والملتقيات

1. بن عبيد فريد، "تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المسيلة –الجزائر، العدد 14، ديسمبر 2013.

2. بن عزة إكرام، "إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد"، العدد الأول، الجزائر، يناير 2019.
3. فتيحة بن علية وصالح تومي،" تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990-2017)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيان العدد 22 / جامعة الجزائر،2020.
4. فطيمة حمزة، حليمة عطية، "ممارسات السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (2002-2014)"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجار الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.
5. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية واقتصادية، مركز الجامعي تسمسيلت -الجزائر، العدد 2 ،2012 .

تم بحمد الله

ملخص بالغة العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2020، وتهدف هاته الدراسة من الجانب النظري الى توضيح الخلفية النظرية للتضخم من خلال معرف اهم المفاهيم الأساسية له الى جانب المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية وادواتها وطرق الحد من التضخم.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة تطبيقية من خلال ابراز واقع السياسة النقدية وتأثيرها على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وتحليل العلاقة بينهما، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية لها أثر إيجابي في الحد من التضخم، من خلال عدت أدوات.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية، معدل اعادة الخصم، احتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة، المستوى العام للأسعار)

English summary :

This study aimed to highlight the role of monetary policy in reducing the phenomenon of inflation in Algeria during the period between 2000-2020, and this study aims, from the theoretical side, to clarify the theoretical background to inflation by identifying the most important basic concepts of it along with the basic concepts of monetary policy and its tools And ways to reduce inflation.

As for the third and final chapter, it was devoted to an applied study by highlighting the reality of monetary policy and its impact on inflation in Algeria during the period 2000-2020 and analyzing the relationship between them. The study concluded that monetary policy has a positive impact in reducing inflation, through several tools.

Key words : inflation, monetary policy, rediscount rate, compulsory reserve, open market operations, general price level)